

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص: محاسبة وجباية معمة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي بعنوان:

المشاكل المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات

في المؤسسات الصناعية

دراسة ميدانية بشركة كوندور إلكترونيكس - برج بوعريريج

تحت إشراف الأستاذة:

بن فرح زوينة

من إعداد الطلبة:

- زروق هدى

- بوحدرة وليد

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر ونفك

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة وأعانا على أداء هذا الواجب

و وفقنا في انجاز هذا العمل.

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد

على انجاز هذا العمل، ونخص بالذكر "الأستاذة: بن فرج زوينة"

التي تفضلت بقبولها الإشراف على الرسالة والتي لم تبخل علينا بتوجيهاتها العلمية

ونصائحها القيمة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا البحث.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة

كما نتوجه بالشكر والعرفان لكل مسؤولي وموظفي شركة كوندور إلكترونيكس

ونخص بالذكر موظفي مديرية المحاسبة والمالية الذين ساهموا في تكويننا لانجاز هذا

العمل.

في الأخير نسأل الله أن يوفقنا إلى ما يحب ويرضى هو ولي ذلك والقادر عليه والحمد

لله رب العالمين.

إِهْدَاء

أشكر الله الذي سدد خطانا لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه

إلى الوالدين الكريمن

إلى إخوتي وأخواتي

إلى العائلة والأصدقاء

راجية من المولى عز وجل أن يتلقى القبول وأن يحقق الإضافة العلمية

المنشودة.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم الأخطاء والمشاكل المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات في المؤسسة الصناعية وكيفية معالجتها محاسبيا. دعم الجزء النظري من الدراسة بدراسة ميدانية على مستوى شركة كوندور إلكترونيكس ببرج بوعريريج وبالضبط مديرية المالية والمحاسبة.

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها، وجود توافق إلى حد كبير في معالجة المخزونات بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 والنظام المحاسبي المالي، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم أسلوب لحصر المشاكل والأخطاء المحاسبية تتم بالتدقيق الداخلي، وأن عملية الجرد يجب أن تتم بإجراءات وقواعد جد مضبوطة للتحكم في الفوارق وتأثيرها.

الكلمات المفتاحية: المخزونات، الجرد المادي، المشاكل المحاسبية في عملية الجرد، التسوية.

This study aimed to know the most important accounting errors and problems in the process of physical inventory of stocks in the industrial establishment and how to deal with them in accounting. The theoretical part of the study was supported by a field study at the level of Condor Electronics in Bordj Bou Arreridj, specifically the Finance and Accounting Directorate.

The study concluded with a number of results, the most prominent of which is that there is a great agreement in the treatment of stocks between the International Accounting Standard No° 02 and the financial accounting system. The study also concluded that the most important method for accounting problems and errors is carried out by internal auditing, and that the inventory process must be carried out with very procedures and rules. Tuned to control variances and their impact.

Keywords: inventories, physical inventory, accounting problems in the inventory process, settlement.

الصفحة	المحتويات
-	شكر وتقدير
-	إهداء
-	ملخص
-	فهرس المحتويات
-	فهرس الجداول
-	فهرس الأشكال
-	فهرس الملاحق
أ - ح	مقدمة
الفصل الأول: الإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل عام حول المخزونات ومعالجتها المحاسبية
03	المطلب الأول: ماهية المخزونات وطرق تقييمها
08	المطلب الثاني: الجرد المادي للمخزونات وطرق تسويتها
17	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 والنظام المحاسبي المالي SCF
31	المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات وكيفية معالجتها
31	المطلب الأول: التدقيق الداخلي ودوره في كشف الأخطاء المتعلقة بالجرد
34	المطلب الثاني: المشاكل والأخطاء المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات
38	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة ميدانية بشركة كوندور إلكترونيكس - برج بوعريبيج	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: نبذة عن شركة كوندور إلكترونيكس والقواعد المعمول بها في عملية الجرد
41	المطلب الأول: نبذة عن الشركة محل الدراسة
45	المطلب الثاني: القواعد المعمول بها في عملية جرد المخزونات

47	المبحث الثاني: مراحل وإجراءات عملية جرد المخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس
47	المطلب الأول: مراحل التحضير لعملية الجرد المادي في شركة كوندور إلكترونيكس
54	المطلب الثاني: إجراءات وتقييم الجرد المادي للمخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس
56	المبحث الثالث: حالات عملية لمشاكل عملية جرد المخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس
56	المطلب الأول: حالات الفوارق المكتشفة في عملية الجرد
61	المطلب الثاني: حالة تلف المخزونات والسرقة
64	خلاصة
67-66	خاتمة
-	قائمة المراجع
-	الملاحق

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
09	عملية الجرد	(01-01)
13	بطاقة جرد الصنف	(02-01)
37	الأخطاء المحاسبية	(03-01)
44	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة بشركة كوندور إلكترونيكس	(04-02)

العنوان	رقم الملحق
إجراءات عملية الجرد المادي للمخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس	01
تقرير الجرد الخاص بوحدة الثلجات في شركة كوندور إلكترونيكس	02
تقرير إخباري وعرض حال إجمالي لحالة سرقة في شركة كوندور إلكترونيكس بالمخزن الجهوي بوهران	03
تقرير معاينة المخزونات من طرف الخبير	04

مقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في البيئة الاقتصادية نتيجة للتطور التكنولوجي الهائل وتوجه اقتصاديات الدول نحو اقتصاد السوق، مع ظهور مفاهيم جديدة كالعولمة وما شابه، بالإضافة إلى التقنيات الحديثة في الاتصال والتواصل، مما فرض على المؤسسات ضرورة مسايرة هذا التطور، حيث شهدت بدورها تطورا وتنوعا من حيث الشكل والحجم والعمليات التي تمارسها ضمن نشاطها الاستغلالي، مما أدى إلى إلزامية القيام بإصلاحات عميقة من أجل مواكبة هذا التطور، ومن ضمن هذه الإصلاحات تطوير النظام المحاسبي المالي المعمول به.

من أجل هذا سعت الجزائر إلى إصدار النظام المحاسبي المالي الذي أخذ بعين الاعتبار كمرجعية له معايير المحاسبة الدولية، بغية تكييف النظام المحاسبي الجزائري مع المتطلبات الاقتصادية الجديدة ومواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في الميدان المحاسبي، وحل مشكلة تنوع الممارسات المحاسبية في الدول المختلفة من أجل ضمان قراءة وفهم موحد للقوائم المالية وتحقيق الملائمة والموثوقية للمعلومات المالية.

اهتم النظام المحاسبي المالي بالمخزونات شأنه شأن المعايير المحاسبية الدولية التي خصصت لها المعيار المحاسبي الدولي رقم 02، وذلك لكون المخزونات عنصرا حساسا ومؤثرا على نشاط المؤسسة، كما أن المخزونات تعتبر من أهم عناصر أي مؤسسة وخاصة المؤسسات الإنتاجية، لذا أولى لها النظام المحاسبي المالي أهمية سواء من حيث التقييم أو المعالجة المحاسبية لها.

ونظرا لأهمية المخزونات وحركتها وتأثيرها على النشاط التشغيلي للمؤسسة، سنحاول دراسة جزء مهم من المعالجة المحاسبية الخاصة بها ضمن الإشكالية التالية:

طرح الإشكالية :

ما هي المشاكل المحاسبية في عملية جرد المخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس؟

الأسئلة الفرعية :

للإجابة على الإشكالية الرئيسية، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يتم وضع آليات خاصة بعمليات جرد المخزونات في المؤسسات الصناعية ؟
- هل تؤثر مشاكل عملية الجرد على المعالجة المحاسبية للمخزونات ؟
- هل هناك معالجة محاسبية خاصة بالمشاكل المحاسبية المتعلقة بجرد المخزونات في

شركة كوندور إلكترونيكس ؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة الأولية عن الأسئلة الفرعية المطروحة، يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- هناك آليات و إجراءات خاصة تتبع في عملية جرد المخزونات.
- تؤثر مشاكل عملية الجرد على محاسبة المخزونات.
- نعالج مشاكل الجرد المادي للمخزونات وفق معالجة محاسبية خاصة.

مبررات اختيار الموضوع:

- يتماشى مع تخصصنا واهتمامنا بمجال المحاسبة.
- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الجرد المادي للمخزونات.
- الرغبة في التعرف على كل جوانب محاسبة المخزونات بما فيها المشاكل المحاسبية الشائعة أثناء الجرد وكيفية معالجتها.

الهدف من الدراسة:

تهدف دراستنا إلى ما يلي:

- التعرف على الآليات التي يتم من خلالها إجراء جرد المخزونات في المؤسسات الصناعية.
- دراسة الواقع العملي لجرد المخزونات في المؤسسات الصناعية وأخذ شركة كوندور إلكترونيكس نموذجاً.

- التعرف على المعالجة المحاسبية لأهم المشاكل المصادفة لعملية الجرد.
- تزويد مكتبة الكلية بمرجع جديد.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على شركة كوندور إلكترونيكس ببرج بوعريريج وبالضبط تمت بمديرية المالية والمحاسبة.
- **الحدود الزمانية:** كانت مدة الدراسة خمسة أشهر ابتداء من نهاية شهر فيفري لغاية شهر جوان من السنة الجامعية 2022/2021.

صعوبات الدراسة:

- قلة المراجع على مستوى الكلية، وصعوبة استعارتها.
- ضيق الوقت الممنوح للدراسة التطبيقية.
- قلة الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة، وذلك بسبب سرية المعلومات التي تحتويها هذه الوثائق.

هيكل الدراسة:

ل للوصول إلى أهداف بحثنا اعتمدنا على خطة تتضمن فصلين:

خصص الفصل الأول للجانب النظري أما الفصل الثاني فيتناول الجانب التطبيقي للدراسة،

قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين، يتضمن المبحث الأول مدخل إلى المخزونات وطريقة تقييمها وفق النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم (02)، أما المبحث الثاني فكان لعرض أهم المشاكل المحاسبية في عملية جرد المخزونات.

خصص الفصل الثاني للدراسة الميدانية في شركة كوندور إلكترونيكس وبالتحديد في مديرية المالية والمحاسبة، والتي من خلالها تعرفنا على أهم الإجراءات اللازمة من أجل إجراء عملية الجرد والقواعد المعمول بها للوصول لأهم المشاكل التي تصادف هذه العملية وكيفية معالجتها المحاسبية.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في الجزء النظري، وذلك من خلال تتبع كل ما يخص عملية جرد المخزونات، أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على دراسة حالة، الذي يمكننا من التعمق في الموضوع وذلك من خلال ترصنا الميداني بشركة كوندور إلكترونيكس بمديرية المالية والمحاسبة (DFC).

الدراسات السابقة:

أولاً: مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية، "دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2017/2018.

تسعى الدراسة لتحقيق هدف أساسي يتلخص في تبيان مدى مساهمة النظام المحاسبي

المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات في ظل بيئة الأعمال الجزائرية وتقديم

مقترحات التطوير المناسبة، يتفرع عنها أهداف فرعية تكميلية يمكن حصرها في أهداف ترتبط

بالجانب العلمي للموضوع وأخرى ترتبط بالجانب العملي.

نتائج الدراسة:

- إعداد إطار نظري خاص بمتغيرات الدراسة والتوسيع في المفاهيم المتعلقة بها من أجل تكوين قاعدة معرفية تمكننا من بناء نموذج تطبيقي سليم.
- التعرف على وجهة نظر المهنيين والمحاسبين في الشركات محل الدراسة حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحقيق الإفصاح والشفافية كأحد المتطلبات المحاسبية لحوكمة الشركات .
- التعرف على وجهة نظر المهنيين والمحاسبين في الشركات محل الدراسة حول مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية.
- معرفة معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي التي تفرضها بيئة الأعمال الجزائرية المؤثرة على تحقيق المتطلبات المحاسبية.

ثانيا: وئام حمداوي، جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي، دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020/2019.

هدفت الدراسة إلى توضيح الفروقات بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتحسين جودة المعلومة المحاسبية، وكذا مدى إلمام أفراد العينة بموضوع جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات المدرجة في البورصة الجزائرية، وإدراكهم بموضوع معايير التقارير المالية الدولية ومدى أهمية تبني هذه الأخيرة من طرف المؤسسات المدرجة في تحسين جودة معلوماتها المحاسبية.

نتائج الدراسة:

• معايير التقارير المالية الدولية هي عبارة عن قواعد وأسس تضبط الممارسات المحاسبية وتتميز بالمرونة وتتغير بتغير الظروف الاقتصادية، كما تتميز بالخصوصية أي كل معيار يتناول مشكلة محاسبية معينة ولا يقدم معالجات محاسبية محددة تاركا حرية المعالجة للمؤسسات والدول المتبنية للمعايير.

• الهدف الرئيسي لمعايير التقارير المالية الدولية محل الدراسة من تحسين جودة المعلومات المحاسبية هو حماية المستثمر وذلك من خلال توحيد الطرق والمصطلحات المحاسبية.

• دخل النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق منذ عشر سنوات والملاحظ أن هذا الأخير لم يتعرض لتغييرات أو تحديثات منذ 2010، في حين نجد أن معايير التقارير المالية الدولية عرفت عدة تعديلات واصدارات مما أدى إلى وجود فروقات بينها وبين النظام المحاسبي المالي، خاصة منها التي تم اصدارها بعد تطبيق هذا الأخير.

ثالثا: عزوز مخلوفي، النظام المحاسبي المالي كإطار لتصور معايير محاسبية وطنية في ظل المعايير المحاسبية الدولية "حالة الأصول المادية"، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، الأغواط، 2015/2016.

- التعرف بالمعايير المحاسبية وأعمال التوافق المحاسبي الدولي.
- الوقوف على أهم المعايير المحاسبية الدولية IAS/AFRS ذات العلاقة بالأصول المادية.
- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إبراز أهم الاختلافات بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وعلى وجه الخصوص بند الأصول المادية.
- إفادة المهنيين والأكاديميين من خلال معايير تجمع أهم المفاهيم والأسس المتعلقة بالأصول المادية .

- تهدف الدراسة إلى محاولة تصوير وإعداد معايير محاسبية وطنية للأصول المادية من خلال الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي والمعايير لمحاسبية الدولية.

نتائج الدراسة:

- أكدت الدراسة على أهمية التوافق المحاسبي الدولي، حيث تتوفر مبرراته من خلال متطلبات الاتفاقيات التجارية الدولية ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، يليها تطور الأسواق المالية العالمية والوطنية، ثم زيادة الأنشطة العالمية للشركات المتعددة الجنسيات وتنامي دور القطاع الخاص.

- هناك تطور مستمر بخصوص معايير محاسبة الأصول المادية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

- يحتاج تطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى بيئة اقتصادية مؤهلة من حيث توفر مجموعة من الشروط.

رابعا: عيسى حجاب، مساهمة لتحديد متغيرات القرار المتعلقة بالمخزون الأمثل لاستخدام بحوث

العمليات في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية "دراسة حالة عينة من مؤسسات مطاحن القمح

للفترة (2010/2012)"، رسالة مقدمة كمتطلب لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،

اقتصاد تطبيقي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،

2014/2015.

الغرض من هذا البحث، محاولة تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة ايجاد طريقة لحساب وتحديد قيم متغيرات القرار غير المسيطر عليها المستخدمة في بناء نماذج المخزون.
- تحديد كيفية اختيار نموذج المخزون الملائم من بين مجموعة كبيرة من النماذج.

- تحديد طرق تصنيف المواد المخزنة والتي يجب أن تخضع لأقصى درجات الرقابة من خلال نمذجة القرارات المتعلقة بها من حيث كمية الطلب ونقطة إعادة الطلب.
- الوقوف على المشاكل والأسباب التي تحول دون التحكم في تسيير المخزون واتخاذ القرارات السليمة.

نتائج الدراسة:

تم التوصل من خلال التطرق لهذا الموضوع الى النتائج التالية:

- يشكل المخزون أكثر من 60 % من اجمالي رأس المال المستثمر وبالتالي يجب تطبيق أقصى أنواع الرقابة عليه باعتباره رأس مال عاطل.
- نظرا لتعدد مخزونات المؤسسة وكثرتها يتوجب عليها استخدام طرق الرقابة الإنتقائية لعزل تلك القلة من المخزونات التي تؤثر على نشاط المؤسسة وسيورتها، والتي يجب أن تطبق عليها أقصى أنواع الرقابة حتى ترفع المؤسسة الاقتصادية من أرباحها لابد لها من تدنية تكاليف المخزون.
- لا يمكن تسيير المخزون تسييرا أمثلا دون وجود كفاءات علمية قادرة على التعامل مع هذا الجانب الحيوي باستعمال الأساليب العلمية.

الفصل الأول

الإطار العام للمخزونات والمشاكل
المحاسبية للجرد المادي لها

تمهيد:

لقي موضوع محاسبة المخزونات نصيبه من النظام المحاسبي المالي في المجموعة الثالثة شأنه شأن المعايير المحاسبية الدولية التي أعطت اهتماما بالغاً لموضوع المخزونات، وخصصت له معياراً كاملاً هو المعيار المحاسبي الدولي رقم 02، والذي جاء بعد المعيار الأول إعداد التقارير المالية، ولعرض كل ما يخص عملية جرد المخزونات ومشاكلها وطرق معالجتها محاسبياً، فضلنا تقسيم هذا الفصل إلى محورين:

- أولاً: مدخل عام حول المخزونات ومعالجتها المحاسبية
- ثانياً: المشاكل المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات وكيفية معالجتها

المبحث الأول: مدخل عام حول المخزونات ومعالجتها محاسبيا

يعتبر المخزون أحد العناصر المحاسبية المهمة التي تتطلب الاهتمام والمتابعة العميقة، وذلك بالعمل على تسييره بكفاءة وفعالية، فالمخزون يمثل من جهة جزء من رأس المال العامل للمؤسسة، والذي لا يجب أن يبقى مجمدا لفترة طويلة، ومن جهة أخرى تترتب عن عمليات التسيير والاحتفاظ والنفاد للتكاليف التي يجب التحكم فيها حتى لا تؤثر سلبا على نتائج المؤسسة.

المطلب الأول: ماهية المخزونات و طرق تقييمها

يحظى المخزون بأهمية بالغة كونه يعتبر من الأصول المتداولة في ميزانية المؤسسة، لذا قبل تطرقنا لطرق معالجته محاسبيا، سنتطرق أولا إلى تعريف المخزون والمفاهيم الأساسية المرتبطة به إضافة إلى تحديد مكوناته و طرق تقييمه.

أولا: تعريف المخزونات

من بين أبرز تعاريف المخزونات، نذكر:

عرفها المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 "المخزونات عبارة عن أصول يتم الاحتفاظ بها لغايات البيع في سياق النشاط العادي للمؤسسة، وقد تكون على شكل مواد ولوازم تستهلك في العملية الإنتاجية، أو قيد التصنيع لغرض البيع أو منتجات تامة الصنع".¹

عرفها النظام المحاسبي المالي على أنها "أصولا تمتلكها المؤسسة وتكون موجهة للبيع أو قيد الإنتاج أو مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات".²

¹ - حسين القاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص178.

² - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجريدة الرسمية، الرقم 19، الصادرة في 25/03/2009، المتضمنة للقرار المؤرخ في 26/07/2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص (12،13).

تعتبر المخزونات "عن مجمل الأملاك التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها بهدف استهلاكها في العملية الإنتاجية عن طريق استعمالها في عملية التصنيع أو الاستغلال، فهي إذن مقتنيات متداولة قد تباع على حالتها الأولى أو تحول إلى منتوجات تطرح للبيع".¹

تعتبر المخزونات عن مجموع الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها بهدف إعادة بيعها أو توريدها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال.²

مما تقدم يمكن تعريف المخزون بأنه مجموع الموارد والسلع التي تشتريها المؤسسة بغرض بيعها على حالتها، أو إدخال عليها إضافة ثم بيعها.

ثانيا: تكلفة المخزون

يتوجب أن تتضمن تكلفة المخزون بشكل عام جميع التكاليف المنفقة حتى يصبح المخزون جاهز ومعد للبيع أو الاستهلاك، وعليه فإن البنود التي تدخل في احتساب تكلفة المخزون تتضمن مايلي:

1. تكلفة الشراء:

تتضمن تكلفة الشراء ما يلي:

ثمن الشراء؛ الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى؛ مصاريف النقل والتحميل وجميع المصاريف الأخرى المباشرة الداخلة في عملية شراء السلع و المواد.³

¹ - عاشور كتوش، المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عنكون الجزائر، ص 104.

² - بو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 29.

³ - Bernard Raffournier, **Les normes comptables Internationales**, Economica, 4 édition, La France, 2010,p48.

2. تكاليف التحويل (التصنيع):

يظهر هذا النوع من التكاليف في المنشآت الصناعية التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى

سلع جاهزة أو شبه جاهزة للبيع.¹

3. التكاليف الأخرى:

يمكن إضافة التكاليف الأخرى غير المباشرة مثل التكاليف الخاصة بتصميم منتج بناء

على طلب العميل، وعليه يمكن الاستثناء من التكاليف مايلي:

الاستهلاك غير العادي للمواد الأولية، اليد العاملة وعناصر أخرى للإنتاج؛ تكاليف التخزين؛

تكاليف التوزيع؛ تكاليف الاقتراض أو التمويل عند شراء المخزون.²

وعليه يمكن تلخيص تكاليف المخزون في المعادلة التالية:

$$\text{تكلفة المخزون} = \text{تكلفة الشراء} + \text{تكاليف التحويل} + \text{التكاليف الأخرى}$$

ثالثا: طرق تقييم مخرجات المخزون

يتيح النظام المحاسبي المالي طريقتين، طريقة الوارد أولا الصادر أولا (FIFO) وطريقة

التكلفة الوسطية المرجحة الوحديوية (CUMP) في تقييم مخرجات المؤسسة، والغاؤه لطريقة الوارد

أخيرا الصادر أولا (LIFO).³

¹- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008، ص 67.

² - Bernard Raffournier, *Les normes comptables internationales*, Idem, p(50.51).

- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سابق، ص 68.

³- زيدون جمال، الأمتلية الإقتصادية لتسيير المخزون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان،

ص101.

1. طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO):

تعتمد هذه الطريقة على فرضية أن أول بضاعة مشتترة هي أول بضاعة مباعة، بحيث تكون البضاعة الموجودة داخل المخزن في نهاية الدورة هي آخر البضاعة المشتترة خلال الدورة، ويتم تقييم المخزون في هذه الطريقة وفقاً لأحدث الأسعار للكميات الواردة للمخازن، بينما يتم تقييم تكلفة البضاعة المباعة وفقاً لأقدم الأسعار.¹

أ. مزايا هذه الطريقة:

تتمثل مزايا هذه الطريقة، في:²

- تقوم على منطق يتماشى مع مبادئ التخزين السليمة وهو أقدم الكميات يجب صرفها أولاً؛
- من الناحية المحاسبية تعتبر الطريقة سهلة التنفيذ؛
- تتميز هذه الطريقة باقتراب تكاليف مخزون آخر مدة من تكاليفها الجارية؛
- التحقيق المادي للمخزون بشكل منطقي ومعقول.

ب. عيوب هذه الطريقة:

تتمثل عيوب هذه الطريقة، في:³

- عدم ملاءمتها لتقلبات الأسعار وخاصة في حالة ارتفاع الأسعار؛
- اختلاف تكاليف الإنتاج خلال الفترة المالية الواحدة لاختلاف الأسعار في الفترة الأولى عن الثانية سواء بالانخفاض أو الارتفاع؛

¹ - Wolfgang Dick, Franck Missonier- Piera, **Comptabilité financière en IFRS**, Pearson, 3 édition, la France, 2012, p97.

- عبد الناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية (الجزء الثاني)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011، ص169.

² - سامي محمد الوقاد، الأصول المحاسبية والأسس العلمية في محاسبة التكاليف، المدخل النظري والتطبيقي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، دار الإعصار العلمي للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى العربية، عمان، الأردن، 2012، ص208.

³ - سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص209.

- في حالة ارتفاع الأسعار أكثر من مرة خلال العام سيؤدي إلى تقييم المخزون السلعي الباقي آخر الفترة بأعلى الأسعار.

2. طريقة التكلفة الوسطية المرجحة الوحدوية (CMUP):

يتم تحديد متوسط التكلفة المرجحة للمخزونات المتشابهة الموجودة في بداية الفترة، وتلك التي تم إنتاجها أو شراؤها خلال الفترة، وذلك باحتساب المتوسط للفترة أو لكل شحنة إضافية تم استلامها، ويعتمد ذلك على ظروف المؤسسة.¹

تقوم هذه الطريقة على افتراض سلعي في بداية الفترة وتكلفة الشراء أو الإنتاج خلال هذه الفترة، وتستعمل هذه الطريقة في المؤسسات التي تحتفظ بالمخزونات لفترات طويلة، واعتبارا أن أي حركة سلعية داخلية يتم تسجيلها على أساس تكلفة الشراء، ويتم حساب التكلفة الوسطية المرجحة عند القيام بشراء بضاعة كما يلي:²

$$\frac{\text{(قيمة الوارد الجديد + قيمة المخزون المتبقي)}}{\text{(كمية الوارد الجديد + كمية المخزون المتبقي)}} = \text{التكلفة المرجحة}$$

إن هذه الطريقة تقضي على الفروقات الوهمية وهو نوع من تحسين سعر المواد أي أنها تجعل السعر مكيفا مع الأسعار الجديدة الموجودة في السوق.³

أ. مزايا هذه الطريقة:

تتمثل مزايا هذه الطريقة، في:⁴

¹ - لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الجزائر: الصفحات الزرقاء العالمية، ص219.

² - محمد أبو نصار وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص70.

³ - ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، دروس وتمارين، الجزء الأول، ص64.

⁴ - سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص(215،216).

- تقلل من أثر التقلبات التي تحدث في أسعار المواد، على كل من تكلفة الإنتاج، وقيمة المخزون السلعي و صافي الربح؛

-تصلح في المؤسسات التي ترغب في توزيع تكلفة إجمالي الشراء على الوحدات المنتجة بدرجة متساوية؛

- تمكن هذه الطريقة إدارة المؤسسة من تحليل بيانات التشغيل ووضع التنبؤات السليمة عن كل من إنتاج وتكاليف المستقبل.

ب. عيوب هذه الطريقة:

تتمثل عيوب هذه الطريقة، في:¹

- كثرة العمليات الحسابية التي يتطلبها استخراج المتوسطات؛

- تحدث فروق نتيجة تقريب المتوسطات، ويظهر أثر هذه الفروق على رصيد المواد المتبقية في المخازن في آخر الفترة.

المطلب الثاني: الجرد المادي للمخزونات و طرق تسويتها

نظرا للأهمية الكبيرة لعملية جرد المخزونات ونتائجها المؤثرة، سنتطرق في هذا الجزء لكل

ما يخص العملية من تعريف للجرد، وعرض مراحلها.

أولاً: تعريف الجرد المادي للمخزونات

من بين أبرز تعاريف الجرد المادي للمخزونات نجد:

يقصد بجرد المخزونات "تحديد كمية وقيمة المخزون عن طريق الحصر الفعلي وعلى

الطبيعة لجميع أنواع أو أصناف البضاعة التي يمتلكها المشروع في تاريخ الجرد، سواء كانت

موجودة في مخازنه، أو لدى الغير، فالعبرة بالملكية وليست الحيازة في تاريخ الجرد".¹

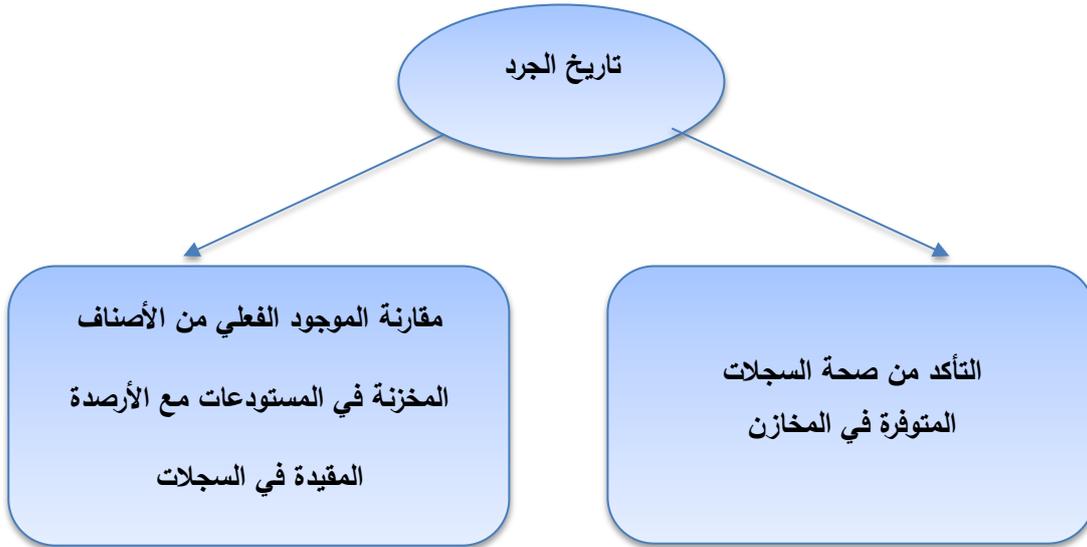
¹- سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص(215،216).

جرد المخزون هو "فحص شامل لجميع المخزونات التي تتضمنها المؤسسة في نهاية السنة المالية، وهو عبارة عن مقارنة الموجودات الفعلية بالمخازن من المستلزمات المختلفة بتلك الموجودة في السجلات، والهدف من هذه العملية تسجيل نتيجة العد والحصر والقياس للمخزون".²

الجرد هو "وضعية مدققة لما تملكه المؤسسة وكل ما تلتزم به اتجاه الغير ولا بد ان يتم الجرد المادي بالتسلسل وبطريقة دقيقة واي خطأ يجعل من النتائج خاطئة".³

من خلال ماسبق يمكن القول أن الجرد هو مقارنة أرصدة المخزونات بواقعها الفعلي الموجود في المخازن مع واقعها المحاسبي بهدف كشف أي اختلاس أو سرقة على مستوى المخزن، والشكل التالي يوضح ما تشمله عمليات الجرد.

الشكل رقم (01-01): عملية الجرد في المؤسسة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على عبد الناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية (الجزء

الثاني)، مرجع سبق ذكره، ص166.

¹ - عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص166.

² - عبد الغفار حنفي، ادارة المواد والإمداد المشتريات والمخازن، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص187.

³ - محمد جلال الدين غربي وآخرون، استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في عملية تدقيق الجرد، مذكرة ماستر، جامعة الوادي، 2016-2017، ص24.

ثانياً: أهمية عملية الجرد

تتلخص أهمية القيام بعمليات الجرد في النقاط التالية:¹

- اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة اكتشاف فروق في الأصناف سواء بالعجز أو الزيادة.
- منع العبث بمخزونات الشركة كالسرقة أو التلاعب.
- اكتشاف الأصناف الراكدة أو المكدسة أو التالفة.
- حصر قيم موجودات الشركة لإثباتها في الحساب الختامي للتعبير بدقة عن الوضعية المالية للشركة.
- تحديد نقاط القوة والضعف في نظام وإجراءات الرقابة على المخازن.

ثالثاً: أهداف عملية الجرد

تتمثل الأهداف الرئيسية للجرد فيما يلي:²

- تحديد صافي الربح الفعلي للمؤسسة عن السنة المالية المحددة؛
- مطابقة ما هو موجود فعلاً في المخازن وما تحمله السجلات المخزنية من أرصدة؛
- اكتشاف أو تدارك أية محاولة للسرقة أو الاختلاس أو التلاعب، فبمجرد وجود نظام للجرد يجعل الأفراد يترددون على إقدامهم على التلاعب والتصرف غير المشروع في المواد خوفاً من وجود رقابة أو جرد مستمر أو مفاجئ؛
- يكشف لنا تراكم المخزون أو تقادمه؛
- التأكد من صحة الحسابات والأرقام الواردة في ميزان المراجعة؛

¹ - عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سبق ذكره، ص 166.

² - عبد العزيز علوان العززي، الجرد والتسويات الجردية، دراسة في المحاسبة المالية، المحاسبة المالية في المشروعات الفردية، 2006، ص (17،16).

- جاسم ناصر حسين وآخرون، الأصول العلمية في التخطيط ورقابة المخزون، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص 365.

- إجراء المحاسبية للفروق المالية بين القيم الدفترية والقيم الحقيقية لبعض الحسابات عن طريق إجراء قيود التسوية الجردية اللازمة؛
- التعرف على مواطن الخلل في أنظمة التخزين والتخطيط وكذلك في إجراءات الرقابة المتبعة هل هي صحيحة وأن الخطط تسير بما هو محدد، ويتم ذلك من خلال زيادة الموجود فعلا عن الأرصدة المسجلة في السجلات أو نقصانه عنها.

رابعاً: آليات و مراحل عملية الجرد

لنجاح عملية جرد المخزونات يجب أن نتبع آليات وإجراءات واضحة ومفصلة:

1. آليات عملية الجرد

هناك نوعين من الجرد للمخزون، جرد محاسبي و جرد مادي:

أ. الجرد المحاسبي:

يعني الجرد المحاسبي مطابقة أرصدة السجلات الدفترية للمخزون مع الأرصدة المثبتة في إدارة الرقابة على المخزون، كما يعرف على أنه عبارة عن مطابقة الأرصدة الدفترية بين سجلات المخازن من حيث الأرصدة والقيم الموجودة لدى الإدارة المالية.¹

ويمكن أن تتم عملية الجرد مرة واحدة في نهاية الفترة المحاسبية، وتسمى بالجرد الدوري، أو بصفة مستمرة على مدار الفترة المالية، وتسمى بالجرد المستمر (الدائم).²

• نظام الجرد الدوري (النهائي):

هو نظام خاص بتسجيل جميع الأصناف الموجودة في المخازن، ولا يتم بموجب الاحتفاظ بسجلات تفصيلية لمخزون البضاعة خلال الفترة، وفي ظل هذا النظام يتم حصر المخزون عددياً

¹- محمد العريفي، التخزين الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

²- رضوان حلوة حنان و نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة والمالية، القياس والإفصاح في القوائم المالية، نص مطبوع، ص164.

على فترات دورية (سنة، نصف سنة، ربع سنة، شهر...) وفي ظل هذا النظام يجعل حساب المخزون أو حساب المشتريات دائنا للمبيعات بشكل إجمالي في نهاية فترة جرد الدورة وليس مع كل عملية.¹

• نظام الجرد المستمر(الدائم):

هو نظام خاص بتسجيل عمليات البضاعة، و يحتفظ بموجبه بسجلات تفصيلية توضح تكلفة البضاعة المشتراة والمباعة والمتبقية في أي وقت من الفترة المحاسبية ولكل صفقة، وهو يوفر رقابة أفضل على مخزون البضاعة من نظام الجرد الدوري؛² فهو يتطلب ضرورة التسجيل المستمر لعمليات الإضافة والصرف من المخزن، حيث تخصص بطاقة أو صفحة لكل عنصر من عناصر البضاعة تسجل فيها البضاعة الواردة و كذلك البضاعة الصادرة والرصيد، ويثبت في كل خانة الكمية والسعر والوحدة والقيمة الإجمالية، ويتم إثبات البضاعة الواردة من واقع تقرير الاستلام وفاتورة الشراء في خانة "الوارد" أما طلبات الصرف فتثبت في خانة "الصادر" مبينا فيها الكمية الصادرة وسعر الوحدة والقيمة الإجمالية، وتبين خانة "الرصيد" الرصيد بعد كل عملية وارد أو صادر، أما المردودات فتعالج على أساس صادرات سالبة، أي تطرح من الصادرات (أو تضاف إلى الواردات)، وتظهر بطاقة الصنف على الشكل التالي:³

¹ - جيمس أ.كاشين و جويل.ج.ليرنر، ترجمة: إبراهيم محمد السباعي، نظريات و مسائل في أصول المحاسبة(الجزء الأول)، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص247.

- رضوان حلوة حنان و نزار فليح البلداوي، مرجع سبق ذكره، ص219.

² - رضوان حلوة حنان و نزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص219.

³ - محمد أبو ناصر وجمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، 2008، ص74.

الشكل رقم (01-02): بطاقة جرد الصنف

بطاقة الصنف.....									
الرصيد			الصادر			الوارد			التاريخ
قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	قيمة	سعر	كمية	

المصدر: محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مرجع سبق ذكره، ص74.

يدون في البطاقة اسم الصنف والرمز أو رقم الجزء، صفة الصنف، الموقع في المخازن، الكميات الواردة، تاريخ التسليم، الكميات الصادرة، تاريخ الإصدار والرصيد المتبقي، رقم الحساب الذي يجب أن يحمل به الصنف.

ويمكن أن نلخص أهمية بطاقة الصنف في النقاط التالية:¹

- تساعد بطاقات الصنف في سرعة إجراءات الجرد المستمر في أي وقت من السنة؛
- مطابقة رصيد الجرد الفعلي مع بطاقات الصنف، من حيث مطابقة مجموع الأرصدة التي تظهر في بطاقات الصنف مع رصيد حساب مخزون بضاعة؛
- تحقيق رقابة محاسبية فعالة، حيث يمكن مراجعة البضاعة الموجودة فعلا بالمخازن على الكميات التي تظهرها بطاقة الصنف في أي وقت من السنة؛
- حماية الأصول من الضياع أو السرقة أو التبيد؛
- تصحيح أي فروق بين الأرصدة الدفترية والأرصدة الفعلية فور اكتشافها.

¹ - سامي محمد الوقاد، مرجع سبق ذكره، ص224.

ب. الجرد المادي:

مهما كان نظام الجرد الذي تعتمده المؤسسة، نظام جرد مستمر بالكميات والمبالغ أو بالكميات فقط، فإنه يجب على المؤسسة أن تقوم بالجرد المادي للمخزون عند نهاية الدورة كالسرقة أو الفقدان، أو تسجيل خاطئ أو أي شيء قد يتسبب في اختلاف الرصيد الموجود فعلا في دفاتر المؤسسة.¹ تقارن النتائج المحصل عليها من عملية الجرد المادي مع الدفاتر المحاسبية، ومنه تصحح الدفاتر المحاسبية لتتفق مع الكميات الموجودة فعلا، وتستخدم هذه الكميات الفعلية من المخزون في إعداد القوائم والتقارير المحاسبية السنوية.

2. إجراءات و مراحل عملية جرد

لنجاح عملية الجرد للمخزونات يجب أن تعد تعليمات واضحة ومفصلة عن الإجراءات التي ستستخدم في العملية وترسل إلى كل المشتركين في الجرد قبل مباشرته ببضعة أيام، وتتضمن هذه الإجراءات النقاط التالية:²

- تشكل من طرف المدير أو المسير للمؤسسة لجنة مكلفة بالجرد المادي للمخزونات والاستثمارات، متكونة في غالب الأحيان من رؤساء مصالح المؤسسة أو من يمثلهم؛
- تتكفل لجنة الجرد بتكوين لجنة خاصة لمتابعة جرد المخزونات؛
- تتكفل اللجنة بتكوين الفرق الخاصة بالجرد، يكون عددها حسب حجم المؤسسة والممتلكات الواجب جردها،
- تحضير الوثائق والقوائم الخاصة بالجرد من طرف مصلحة المحاسبة والوسائل؛

¹- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2011، ص141.

- تقوم فرق العد بعملها وتسجل الموجودات حسب القوائم المقدمة لها، علما أن الجرد يتم بواسطة فريقين (أ) و(ب) تعملان كل واحدة مستقلة عن الأخرى لإعطاء مصداقية لعملية الجرد؛
- بعد الإنتهاء من عملية الجرد تقوم اللجان الفرعية بمقارنة الموجودات بين الفريقين (أ) و(ب)، في حالة هناك تناقض بينهما تستدعى فرقة (ج) للقيام بعملية الجرد مرة أخرى؛
- تقدم اللجنتان الفرعيتين حصيلة الجرد إلى اللجنة الرئيسية لاتخاذ الإجراءات اللازمة؛
- تقوم اللجنة الرئيسية بدراسة الفوارق في الجرد وتحرير تقرير بها يقدم لمجلس إدارة المؤسسة لتأكيد إجراءاته؛
- التسجيل المحاسبي للتسويات والتصحيحات اللازمة في الدفاتر المحاسبية.

خامسا: نتائج عملية الجرد

- قد تكشف نتائج عملية الجرد الفعلي للمخزون عن أحد الاحتمالين هما: العجز أو الزيادة في الرصيد الفعلي للمخزون عن الأرصدة الدفترية، ولا تعلن فروق الجرد أو العجز الذي يكشف عنه الجرد إلا بعد إعطاء فرصة لأمين المخزن لدراسة هذا الموضوع، للأسباب التالية:
- قد توجد نوعيات متكررة داخل المخازن ولا يعرفها رجال الجرد، و يستطيع أن يدل عليها أمين المخزن.
 - من المفروض أن يكون لدى أمين المخزن المعلومات الكافية عن المواد المخزونة، ويستطيع أن يصحح الأخطاء.
 - إعطاء فرصة لأمين المخزن أن يبرر هذه الاختلافات إذا استطاع ذلك، و هذه الفروق هي التي تكشف عن دقة وفعالية إجراءات التخزين.

إذا فشل أمين المخازن أن يبرر هذا العجز أو أن يظهر أسبابه يطلب منه أن يوقع على قائمة الجرد التي تثبت موافقته على وجود مثل هذه الفروقات، وبعدها فإن الإجراءات التي تتخذها الإدارة إنما تعتمد على طبيعة وقيمة هذه الفروق، حيث إذا كانت ضخمة تستحق البحث عنها والاهتمام بشأنها، ويمكن تلخيص الخطوات التي تتخذها الإدارة لمعالجة هذه الفروق، في :

- مراجعة بطاقة الصنف طالما أن المراجعات الأخيرة تقول أنه لا يوجد أخطاء حسابية أو حذف أو ازدواج في القيد.
- دراسة السجلات مرة أخرى للتأكد من عدم وجود أي لبس أو خطأ في القيد.
- مراجعة المستندات الأساسية (الاستلام، الصرف، التحويل الرد إلى المخازن) وخاصة بالنسبة للعمليات الضخمة.
- مراجعة كل المستندات الأساسية التي استخدمت عقب الجرد السابق.
- إعادة الجرد الفعلي مرة أخرى بواسطة أشخاص آخرين.
- تكليف أمين المخازن بتقديم الأسباب التي دعت لهذا العجز.
- مراجعة نتائج الجرد في الفترة السابقة لكي نعرف هل تكرر هذا الفرق.
- إذا أثبتت الدراسات وجود اختلافات كبيرة بسبب حالات الغش أو الاختلاس، يجب إخطار الجهات المسؤولة.
- إعادة تنظيم إجراءات التخزين بما يضمن حماية المخزون وأحكام الرقابة على الإجراءات المستندية.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 والنظام

المحاسبي المالي

تعتبر عملية المعالجة المحاسبية في المؤسسات من أهم العمليات التي تقوم بها، فهي

تعتبر الركيزة الأساسية للمؤسسة.

إن عملية تقييم ومعالجة المخزونات وفق المعايير المحاسبية الدولية أتت بقواعد جديدة تتسم بالدقة

والمصداقية، خاصة فيما يتعلق بالقوائم المالية، وذلك من خلال مقابلة القيمة المحاسبية مع القيمة

القابلة للتحقيق مما يوفر لمستخدمي القوائم المالية معلومات إضافية تتيح لهم الاطلاع على

مخزونات المؤسسة، وكذا بالنسبة إلى النظام المحاسبي المالي الذي استند على المعيار الحاسبي

الدولي رقم 02 جدول 1 إذ يعمل على تقديم معلومات شفافية تامة، التي بدورها تمكن من اتخاذ

القرارات المناسبة والرشيده من طرف مستخدميها.

أولاً: المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02

يعرف مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) المخزونات في إطار المعيار المحاسبي

الدولي رقم 02 والمتعلق بالمخزونات على أنها كل عناصر الأصول التي يتم اقتناؤها لغرض إعادة

بيعها في إطار النشاط العادي للمؤسسة، أو في شكل منتجات جارية، أو مواد ولوازم التي تستهلك

خلال المسار الإنتاجي، أو تقديم الخدمات، والهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة

المحاسبية المطبقة على المخزونات.¹

ينص هذا المعيار على وجود تقييم المخزونات بالقيمة الأقل بين التكلفة والقيمة المحاسبية للإنجاز.

¹ - الزين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي، الوادي، الجزائر، العدد 02، سنة 2011، ص(68،69).

وفق هذا المعيار ينبغي أن تتضمن تكلفة المخزونات كل التكاليف المتعلقة بالحيازة أو الإنجاز بالإضافة إلى كل المصاريف المتعلقة بالتحويل، وكذا كل المصاريف الأخرى الضرورية لإيصال هذه المخزونات إلى أماكن التخزين.

القيمة الصافية للإنجاز = سعر البيع المقدر - (التكاليف المقدرة المتعلقة بالإتمام + التكاليف
الضرورية المقدرة لتحقيق عملية البيع)

تحدد تكلفة المخزونات باستعمال طريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO) أو التكلفة الوسطية المرجحة (CMP)، في حين أن طريقة الوارد أخيراً الصادر أولاً (LIFO) ممنوعة الاستعمال حسب هذا المعيار.

ومن أهم الطرق المحاسبية نذكر طريقة التكاليف الحقيقية والمعيارية والمتغيرة، ويقضي هذا المعيار أن تقدم المعلومات المتعلقة بالمخزونات في إطار القوائم المالية التي ينبغي أن تحتوي على مايلي:

• الطرق المحاسبية المعتمدة المتعلقة بالجرد وتقييم الإخراجات، بما فيها الطريقة المستعملة لتحديد التكلفة.

• القيمة المحاسبية الإجمالية للمخزونات والقيمة المحاسبية حسب فئة المخزونات الملائمة للمؤسسة.

• مبلغ المخزونات المسجل كمصاريف خلال الدورة.

• مبلغ المؤونات والتدهور الخاص بهذه المخزونات.

ثانيا: المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي SCF

تم المعالجة المحاسبية للمخزونات حسب القانون: 07/11 المؤرخ في 15 ذو القعدة 1428

الموافق ل: 25 نوفمبر 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي المالي.

وما يجب الإشارة إليه أن المؤسسة بإمكانها اعتماد طريقة الجرد المتناوب أو الجرد الدائم حسب ما

جاء في القانون 11/07 والقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 وهذا يعود إلى قرار التسيير، وتعالج

محاسبيا كما يلي:

1. المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق أسلوب الجرد الدائم:

ح/30 مخزونات البضائع: تتمثل في المنتجات التي اشترتها المؤسسة بهدف إعادة بيعها كما هي

دون إدخال أي تغيير عليها.¹

1- عملية الشراء واستلام البضاعة: يكون التسجيل كالتالي:²

XXXX	XXXX	من ح/ مشتريات بضاعة مخزنة	380
XXXX		إلى ح/موردو المخزون	401
XXXX		أو البنك	أو 512
XXXX		أو الصندوق	أو 53
		شراء بضاعة	
XXXX	XXXX	من ح/ مخزون بضاعة	30
XXXX		إلى ح/ مشتريات بضاعة	380
		إدخال البضاعة للمخزون	

¹ - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون-الجزائر، 2005، ص115.

² - مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص(137،138).

الفصل الأول الإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

XXXX	XXXX	من ح/ موردو المخزون إلى ح/ البنك تسديد الفاتورة بشيك	512	401
------	------	--	-----	-----

2- عملية البيع: يكون التسجيل كالتالي:¹

XXXX	XXXX	من ح/ الزبائن	700	411
	XXXX	أو البنك		أو 512
	XXXX	أو الصندوق		أو 53
XXXX	XXXX	إلى ح/ مبيعات بضاعة تسليم فاتورة الشراء للزبون	30	600
XXXX	XXXX	من ح/ مشتريات بضاعة مبيعة إلى ح/ مخزون بضاعة خروج البضاعة من المخزن	30	600

XXXX	XXXX	من ح/ البنك إلى ح/ الزبائن تسديد عملية الشراء بشيك	411	512
------	------	--	-----	-----

ح/ 31 المواد الأولية واللوازم: وهي المواد واللوازم التي اشترتها ليتم تحويلها إلى منتجات.

1- عملية شراء المواد: يكون التسجيل كالتالي:²

XXXX	XXXX	من ح/ مشتريات مواد أولية ولوازم مخزنة	53	381
	XXXX	إلى ح/ الصندوق		
	XXXX	أو البنك		
XXXX	XXXX	أو موردو المخزون	أو 401	
XXXX	XXXX	شراء مواد		

¹ - بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، IAS-IFRS، الجزء الأول، دارهومة، الجزائر، 2010، ص(200،201).

² - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي، للنشر والتوزيع، برج بوعريش، الجزائر، 2009، ص (48،49).

الفصل الأولالإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

XXXX	XXXX	من ح/ مواد أولية ولوازم	31
XXXX		إلى ح/ مشتريات مواد أولية ولوازم مخزنة استلام المواد (تخزين المواد)	381

XXXX	XXXX	من ح/ موردو المخزون	401
XXXX		إلى ح/ البنك التسديد بشيك	512

2- عملية استهلاك المواد: يكون التسجيل كالتالي:¹

XXXX	XXXX	من ح/ مواد أولية مستهلكة	601
XXXX		إلى ح/ مواد أولية ولوازم	31
XXXX		استهلاك مواد أولية	

3- عملية بيع المواد الأولية واللوازم: يكون التسجيل كالتالي:

	XXXX	من ح/ الزبائن	411
	XXXX	أو البنك	أو 512
	XXXX	أو الصندوق	أو 53
XXXX		إلى ح/ مبيعات البضاعة تسليم الفاتورة للزبون	700
XXXX	XXXX	من ح/ مشتريات بضاعة مباحة	600
XXXX		إلى ح/ مواد أولية ولوازم خروج البضاعة	31

	XXXX	من ح/ البنك	512
	XXXX	أو الصندوق	أو 53
XXXX		إلى ح/ الزبائن تحصيل المبلغ من الزبون	411

¹- لبيز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزائر، 2009، ص(82،83).

الفصل الأولالإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

ح/32 تموينات أخرى: وهي مواد تساهم في عمليات المعالجة أو التصنيع أو الاستغلال دون أن تدخل في تكوين المنتجات المعالجة أو المصنعة، ومن الحسابات الفرعية لهذا الحساب، 321 مواد مستهلكة، 322 توريدات مستهلكة و 326 الأغلفة المستهلكة، وتسجل محاسبيا على النحو

التالي:¹

XXXX	XXXX	من ح/ مشتريات تموينات أخرى مخزنة إلى ح/ موردو المخزونات فاتورة شراء	401	382
XXXX	XXXX	من ح/ تموينات اخرى إلى ح/ مشتريات تموينات أخرى مخزنة الدخول إلى المخازن	382	32X

XXXX	XXXX	من ح/ موردو المخزونات إلى ح/ الصندوق أو البنك تسديد قيمة المشتريات	53 أو 512	401
------	------	---	--------------	-----

ح/33 سلع قيد الإنتاج: يرتبط هذا الحساب بتسجيل الإنتاج نصف المصنع أو قيد التصنيع،

ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:²

- بعد عملية الجرد المادي في نهاية السنة:

XXXX	XXXX	12/31/ن من ح/ منتجات قيد الانجاز أو اشغال قيد الإنتاج إلى ح/ تغيير المخزونات الجارية (قيد التنفيذ) تسجيل المنتجات قيد الإنتاج (التنفيذ)	723	33X
------	------	--	-----	-----

¹- صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص(141،140).

²- صديقي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص(141،142).

الفصل الأولالإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

- في بداية السنة ن+1 يتم تسجيل عكس القيد لترصيد الحساب كما يلي:

XXXX	XXXX	1+ن/01/01 من ح/ تغيير المخزونات الجارية إلى ح/منتجات قيد الانجاز أو اشغال قيد الإنتاج ترصيد الحساب في بداية السنة	33X	723
------	------	--	-----	-----

- يتم بعدها مواصلة الإنتاج والأشغال وتسجل جميع المصاريف المتعلقة بها كالتالي:

XXXX	XXXX	1+ن/01/25 من ح/ الأعباء حسب طبيعتها إلى ح/ موردو المخزون أو البنك أو الصندوق	401 أو 512 أو 53	6XX
------	------	--	------------------------	-----

- بعد اتمام عملية الإنتاج أو الأشغال، يكون التسجيل كالتالي:

XXXX	XXXX	1+ن/03/16 من ح/المنتجات المصنعة إلى ح/ إنتاج مخزن اتمام عملية الإنتاج	724	355
------	------	--	-----	-----

XXXX	XXXX	1+ن/03/16 من ح/ الزبائن إلى ح/ موردو مبيعات الأشغال اتمام عملية الأشغال	704	411
------	------	--	-----	-----

ح/34 خدمات قيد الإنجاز: وتسجل محاسبيا كما يلي:¹

XXXX	XXXX	12/31/ن من ح/ خدمات قيد الإنتاج إلى ح/ تغيير المخزونات الجارية	723	34X
------	------	--	-----	-----

- في بداية السنة ن+1 يتم تسجيل القيد العكسي لترصيد الحساب كما يلي:

XXXX	XXXX	01/01/ن+1 من ح/ تغيير المخزونات الجارية إلى ح/ خدمات قيد الإنتاج	34X	723
------	------	--	-----	-----

- يتم بعد ذلك مواصلة الإنتاج أو الأشغال وتسجل جميع المصاريف كما يلي:

XXXX	XXXX	01/25/ن+1 من ح/ الأعباء حسب طبيعتها إلى ح/ موردو المخزون	401	6XX
XXXX		أو البنك	512	
XXXX		أو الصندوق	53	

- في الأخير وبعد اتمام عملية الإنتاج أو الأشغال، يكون القيد المحاسبي كالاتي:

XXXX	XXXX	03/16/ن+1 من ح/ الزبائن إلى ح/ مبيعات الدراسات	705	411
------	------	--	-----	-----

ح/35 مخزون المنتجات: حسب النظام المحاسبي المالي فإن القاعدة المحاسبية لهذا الحساب،

تكون كالتالي:²

XXXX	XXXX	من ح/ مخزونات المنتجات إلى ح/ تغيير مخزون المنتجات	724	35X
------	------	---	-----	-----

¹- عبد الرحمن عطية، مرجع سبق ذكره، ص(25،26).

²- لبوز نوح، مرجع سبق ذكره، ص89.

ح/36 المخزونات المتأتية من التثبيتات: وهي العناصر الناتجة عن تفكيك تثبيبات عينية مثل المعدات، وبهذا تحولت طبيعتها من أصول عينية ثابتة إلى مخزون سيتم استهلاكه في عمليات الإنتاج والاستغلال، وتبعاً للنظام المحاسبي المالي فإن الحساب 36 يكون مدينا، والحساب 21 التثبيتات المناسب دائنا، ويكون التسجيل كما يلي:

- إذا كان الاستثمار مهتلكا كليا:¹

	XXXX	من ح/ المخزونات المتأتية من التثبيتات	36
	XXXX	ح/ إهلاك القيم الثابتة الملموسة	28
XXXX		إلى ح/ القيم الثابتة الملموسة	21
XXXX		ح/ منتجات استثنائية عن عمليات التسيير	757

- إذا كان الاستثمار لم يستهلك كليا:

	XXXX	من ح/ المخزونات المتأتية من التثبيتات	36
	XXXX	ح/ إهلاك القيم الثابتة الملموسة	28
XXXX		إلى ح/ القيم الثابتة الملموسة	21

ح/37 المخزونات بالخارج (مخزون لدى الغير): عرفه النظام المحاسبي المالي على أنه المخزون الواقع تحت رقابة المؤسسة لكنه ليس في حيازتها الفعلية، ويسجل محاسبيا بجعل الحساب 37 مدينا بقيمة المخزون الذي هو ملكا للمؤسسة لكنه ليس في حيازتها الفعلية ويجعل الحساب المناسب من حسابات المخزون دائنا، كما يجعل الحساب 37 دائنا متى استرجعت المؤسسة المخزون المعني؛ ونشير إلى أن القاعدة المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي المالي لم تتعرض بصورة واضحة إلى حالة المشتريات غير المستلمة في نهاية السنة، إن النظام المحاسبي المالي

¹- أحمد طرطار، تقنيات المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، الجانب التطبيقي، مرجع سبق ذكره، ص54.

الفصل الأولالإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

يوصي بتسوية حساب مخزون لدى الغير في نهاية السنة، فإذا لم تتمكن المؤسسة من ذلك فإن

عليها إعداد جدول يبين تفاصيل هذا المخزون، ويكون القيد كما يلي:¹

XXXX	XXXX	من ح/ مخزون بالخارج	37
XXXX		إلى ح/ المشتريات المخزنة	38
		إثبات مخزون بالخارج	

عند استعادة البضاعة يكون التسجيل التالي:

XXXX	XXXX	من ح/ حسابات المخزون	3×
XXXX		إلى ح/ مخزون بالخارج	37
		ترصيد الحساب 37	

ح/38 مشتريات مخزنة: لقد تم التطرق لهذا الحساب في مخزونات البضاعة ومواد أولية ولوازم

وحساب تمويينات أخرى عندما تتم عمایة الشراء و كيف يتم ترصيده.²

ح/39 خسائر في القيم على المخزونات والجاري تخزينها:

تنص المادة 5-123 من النظام المالي المحاسبي على: "عملا بمبدأ الحيطة فإن

المخزونات تقيم بتكلفتها أو قيمة إنجازها الصافية (أي سعر البيع الصافي) أيهما أقل؛ تدرج أية

خسارة في قيمة المخزونات في الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما

أكبر من القيمة الصافية لإنجاز هذا المخزون (أي سعر بيعه)، وتحدد خسائر المخزون مادة

بمادة، أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة".³

¹ - عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص53..

² - لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص90.

³ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر بتاريخ 2009/03/25، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 5-123، ص13.

الفصل الأولالإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

إذن في نهاية السنة وإذا كان سعر البيع لبعض عناصر المخزون أقل من تكلفة شرائها أو تكلفة إنتاجها، فإن على المؤسسة أن تكون مؤونة تعرف بالخسارة عن قيمة المخزون، إن هدف هذه المؤونة (خسائر القيمة) هو تغطية أية خسارة قد تتحقق إذا ما تم في السنة الموالية بيع المخزون المعني بسعر يقل عن تكلفته.

ولتكوين خسارة قيمة المخزون نجعل الحساب 685 مخصصات إهلاك ومؤونة خسائر قيمة المخزون للأصول الجارية مدينا، والحساب 39 خسائر قيمة المخزون أو أحد فروع داتنة.¹

• إثبات خسائر القيمة:

685	من ح/ مخصصات خسائر قيمة المخزون	XXXX	XXXX
$39 \times$	إلى ح/ تدني خسائر القيمة للمخزونات		
	إثبات خسائر القيمة		

في نهاية كل دورة يتم إعادة النظر في قيمة الخسائر، وبالتالي نكون أمام إعادة تعديل خسارة القيمة في الحالات التالية:

الحالة 01: زيادة خسائر القيمة ويتم تسجيل القيد كالتالي:

685	من ح/ مخصصات خسائر قيمة المخزون	XXXX	XXXX
$39 \times$	إلى ح/ تدني خسائر القيمة للمخزونات		
	إثبات خسائر القيمة		

الحالة 02: فقدان خسائر القيمة ويتم تسجيل القيد كالتالي:

$39 \times$	من ح/ تدني خسائر القيمة للمخزونات	XXXX	XXXX
785	إلى ح/ استرجاع مؤونة خسائر القيمة		
	إثبات استرجاع مؤونة خسائر القيمة		

¹ - محاضرة الأستاذ بالرفقي تيجاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2014، ص 22.

2. تسوية الفارق المبرر وغير المبرر بين الجرد المادي والجرد المحاسبي

عندما تنتهي المؤسسة من الجرد المادي تتمكن من تحديد قيمة وكمية كل نوع من أنواع المخزون الموجود لديها فعلا، حيث تقارن النتائج المتحصل عليها بنتائج الجرد المحاسبي، وأن وجدت هذه الفروقات يجب تعديل التسجيل المحاسبي بنتائج الجرد المادي، ويجب تصنيفها إلى فروقات عادية تستطيع المؤسسة تبريرها، و فروقات غير عادية لا تستطيع المؤسسة تبريرها، ويمكن تلخيص كيف تتم تسوية الحسابات في نهاية الدورة في الجدول التالي:¹

الحالة الأولى: تسوية الفارق المبرر		
الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي		
	_____ /12/31 _____	من المذكورين:
(قيمة الفارق)		ح/30 مخزون البضاعة
(قيمة الفارق)		ح/31 مواد أولية ولوازم
(قيمة الفارق)		ح/32 تموينات أخرى
(قيمة الفارق)		ح/35 مخزون منتجات
		إلى المذكورين:
(قيمة الفارق)		ح/600 مشتريات بضاعة مبيعة
(قيمة الفارق)		ح/601 المواد الأولية المستهلكة
(قيمة الفارق)		ح/602 التموينات الأخرى المستهلكة
(قيمة الفارق)		ح/72 إنتاج بالمخزن
		تسوية الفارق بين الجرد المادي والمحاسبي
الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي		
	_____ /12/ 31 _____	من المذكورين:
(قيمة الفارق)		ح/600 مشتريات بضاعة مبيعة
(قيمة الفارق)		

¹ - عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، الطبعة الأولى، 2011، ص(43،44).

الفصل الأولالإطار العام للمخزونات والمشاكل المحاسبية للجرد المادي لها

(قيمة الفارق)	(قيمة الفارق)	ح/601 المواد الأولية المستهلكة ح/602 التموينات الأخرى المستهلكة ح/72 إنتاج بالمخزن إلى المذكورين: ح/30 مخزون البضاعة ح/31 مواد أولية ولوازم ح/32 تموينات أخرى ح/35 مخزون منتجات تسوية الفارق بين الجرد المادي والمحاسبي
(قيمة الفارق)	(قيمة الفارق)	
(قيمة الفارق)	(قيمة الفارق)	
(قيمة الفارق)	(قيمة الفارق)	
الحالة الثانية: تسوية الفارق غير المبرر		
الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي		
(XXXX)	(قيمة الفارق) (قيمة الفارق) (قيمة الفارق) (قيمة الفارق)	من المذكورين: ح/30 مخزون البضاعة ح/31 مواد أولية ولوازم ح/32 تموينات أخرى ح/35 مخزون منتجات إلى المذكورين: ح/757 نواتج استثنائية عن عمليات التسيير تسوية الفارق بين الجرد المادي و المحاسبي
الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي		
(XXXX)	(XXXX)	_____ /12/31 _____ من المذكورين: ح/657 أعباء استثنائية للتسيير الجاري إلى المذكورين: ح/30 مخزون البضاعة ح/31 مواد أولية ولوازم ح/32 تموينات أخرى ح/35 مخزون منتجات
(قيمة الفارق)	(قيمة الفارق)	

		تسوية الفارق بين الجرد المادي والمحاسبي
--	--	---

ثالثا: المقارنة بين المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 02

والنظام المحاسبي المالي

سوف نقوم بمقارنة المعالجة المحاسبية للمخزونات من خلال ما تقدم لأهم ما جاء به كل

من المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بتعريف المخزونات وتقييمها

وتسجيلها كما يلي:¹

- اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس التعريف مقارنة بتعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.
- بخصوص تقييم المخزونات اعتمد النظام المحاسبي المالي نفس المرجعية المعتمدة في المعيار الدولي باعتبار ما هي مكونات التكلفة واعتماد التكلفة الحقيقية أو التكلفة المعيارية في التقييم وتصحيحها بصفة دورية.
- اعتمد النظام المحاسبي المالي طريقة التكلفة الوسطية المرجحة أو الوارد أولا الصادر أولا في تقييم شأنه في ذلك شأن المعيار المحاسبي الدولي.
- اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة والقيمة الصافية للإنجاز أيهما أقل لتقييم المخزونات بنفس الكيفية التي نص عليها المعيار الدولي رقم 02.
- استنادا إلى مبدأ الحيطة والحذر اعتمد النظام المحاسبي المالي مفهوم تدهور قيم المخزونات وتسجيله كعبء في جدول النتائج كما هو عليه الحال بالنسبة للمعايير الدولية.

¹ - عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها، دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي العام الفرنسي والنظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي بالمركز الجامعي بالوادي، 16-17 جانفي 2010، ص14.

المبحث الثاني: المشاكل المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات وكيفية معالجتها

تشكل عملية جرد المخزونات دورا هاما وعاملا أساسيا في المؤسسات الصناعية وأي تجاهل في مهامها يؤدي إلى مشاكل، سنحاول في هذا الجزء من المبحث حصر أهم المشاكل والأخطاء المحاسبية أين يمكن أن تظهر من عملية جرد المخزونات.

المطلب الأول: التدقيق الداخلي ودوره في كشف الأخطاء المتعلقة بالجرد

للتدقيق الداخلي دور رقابي وتنظيمي وتسييري حيث يساهم بفعالية في متابعة وضبط هذه العملية، كما يعتبر التدقيق الوسيلة الرئيسية للمراجعة وكشف الأخطاء.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي

عرف التدقيق الداخلي بأنه نشاط تأكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها، وهو يساعدها على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة المخاطر، الرقابة والحوكمة، فالتدقيق الداخلي يعتبر طرف من أطراف حوكمة الشركات، ويحكم على مدى تطبيق مبادئها.

حيث يضمن المدقق الداخلي النقاط التالية:¹

- الإمتثال للنصوص القانونية والتنظيمية الداخلية: يقوم المدقق الداخلي بمراجعة الأحداث التي قامت بها الشركة ويتأكد من أنها مطابقة للنصوص القانونية والتنظيمية الداخلية.
- الفعالية في الأداء: يقوم المدقق بعملية تشخيص معمق في الإجراءات السابقة من خلال تموقعه الجيد في الشركة.
- الحكم الشكلي على قرارات المسيرين: يقوم المدقق بحكم شكلي وليس فعلي على جميع القرارات المتخذة من قبل المسيرين السامين.

¹ - المعهد الدولي للتدقيق الداخلي ، IIA ، فلوريدا، بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسس سنة 1941، الهيئة الممثلة لجميع دول العالم.

- تقييم استراتيجية الشركة: يكون الهدف هنا هو مراجعة جميع السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الشركة ومواجهتها مع المحيط الخارجي الذي تقع فيه لمعرفة مدى تطابقها مع هذا الواقع.

ثانياً: دور التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء المتعلقة بالجرد

ويتمثل دور التدقيق الداخلي فيما يلي:¹

- التحقق من صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر، والتأكد من مدى إمكانية الاعتماد عليها؛
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء وغش؛
- تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع إجراءات وضوابط تحول دون ذلك؛
- اعتماد الإدارة على التدقيق في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات في الحاضر أو في المستقبل؛
- تقديم التقارير المختلفة وملاً الاستثمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق؛
- مراقبة الخطط الموضوعية ومتابعة تنفيذها، ومدى تحقيق الأهداف، وتحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها؛
- تقييم نتائج أعمال المؤسسة بالنسبة إلى الأهداف المرسومة؛
- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية أي النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري؛

¹ - نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص(21،22).
- مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 01، الرقم التسلسلي 2021/27، ص(534-546).

- إبداء رأي محايد يستند إلى أدلة وقرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تعدها إدارة المؤسسة لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات، ومدى دلالة تلك القوائم على نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، وحقيقة مركزها المالي في نهاية تلك الفترة.

بالإضافة إلى ما سبق فإن هناك أهداف يسعى المدقق دائما للتأكد من تحققها عند قيامه بعمله في المؤسسة، وتتمثل في:¹

- يسعى إلى التأكد من الوجود المادي للموس للموس للعناصر الثابتة (الملموسة)؛
- يجب أن يتأكد من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول أو بالنسبة للخصوم، وأن هذا التقييم كان حسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وذلك من خلال فحص أدلة الإثبات المستندية كالعقود وفواتير البيع والشراء الخ؛
- التأكد أن كل العمليات التي حققتها المؤسسة مترجمة في الوثائق والكشوف المالية أي أن كل عملية قد تم تسجيلها وتقيدها عند حدوثها في وثيقة أولية تسمح فيما بعد من تسجيلها محاسبيا، حيث يجعل عدم وجود هذه الوثيقة الأولية من المستحيل تحقيق مبدأ الشمولية للتسجيلات المحاسبية؛
- يجب التأكد من أن عناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها وترتيبها والإفصاح عنها حسب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

¹ - وليم توماس وأمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج وكمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، مصر، الكتاب الأول، 2003، ص ص(309-312).

المطلب الثاني: المشاكل والأخطاء المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات

سنحاول في هذا الجزء التطرق لأهم المشاكل التي تصادف فريق الجرد أثناء عملية الجرد الذي تقوم بها المؤسسة في نهاية كل سنة مالية، ومن خلالها نكتشف المشاكل وتوضح لنا الأخطاء الموجودة من خلال دور التدقيق الداخلي في المؤسسة.

أولاً: المشاكل المحاسبية في عملية الجرد المادي للمخزونات

سنذكر على سبيل المثال وليس الحصر أهم المشاكل التي تواجه المؤسسة خلال عملية الجرد للمخزونات، وهي:

- صعوبات في تسيير المخزون عند إدخال السلعة وتخزينها وتبويبها؛
 - المشاكل المترتبة عن جودة السلعة عند وصولها من عند المورد وإلى المخازن؛
 - صعوبة حساب السلع أثناء عملية الجرد لأن الكميات كبيرة وخاصة المواد الأولية؛
 - مشكل الأخطاء التي تحدث من طرف المورد مثلاً في الكميات المطلوبة والمستلمة.
- أما فيما يخص المشاكل العامة الموجودة في المخزن نجد:
- في بعض الأحيان نقص في تنظيم المواد؛
 - اليد العاملة غير المؤهلة قد تسبب تأخر عملية الجرد؛
 - ضيق مساحة التخزين مما يسبب صعوبة الجرد؛
 - الصعوبة في تقدير كمية المواد الكيماوية (السائلة والغازية)؛
 - كثرة المخازن وتباعد موقعها تسبب تأخر في عملية الجرد؛
 - مشكل المواد الأولية الباقية من المقاصة (kit) التي تم تعويض أجزاء منها في العملية الإنتاجية؛

- صعوبة تقييم السلع التي فيها عيوب؛

- عدم توقف نشاط المؤسسة أثناء عملية الجرد (إنتاج وبيع)؛
- عدم القدرة على ضبط مخزن العبور (التحويل بين الوحدات)؛
- ضيق الوقت المخصص لجرد المواد الأولية المتواجدة بالمخازن؛
- وجود أخطاء في ترقيم السلع يسبب في تأخر عملية الجرد.

كما نجد صعوبات عامة في عملية الجرد، نذكر منها:

- تأخر الانطلاق في عملية الجرد السنوي للمخزونات إلى ما بعد السنة ن+1 وذلك لصعوبة إجراء عملية الجرد في 31/12/ن+1 نتيجة للكم الهائل من المواد؛
- الاعتقاد بأن عملية الجرد يجب أن تحدث في 31/12/ن حين القانون يسمح بالجرد قبل شهر من نهاية السنة المالية؛
- الخطأ الشائع في مؤسساتنا الاقتصادية هو تعيين مسير المخزونات من أجل الإشراف على عملية الجرد؛
- نسيان عملية الجرد المادي لمخزونات لدى الغير.

ثانيا: الأخطاء المتوقعة في عملية الجرد المادي

تتمثل الأخطاء التي يمكن أن نقع فيها أثناء عملية الجرد في:¹

- تأخير الإنطلاق بالقيام بعملية الجرد السنوي لجزء معين من المخزونات إلى ما بعد 02 جانفي من السنة (ن+1)، بسبب صعوبة القيام بعملية الجرد لكل المخزونات قبل 31 ديسمبر من السنة (ن) نتيجة نقص التعداد المؤهل أو الكمية الهائلة.

¹ - توفيق رجاح أبو جابر، دراسات ومواضيع، الأخطاء العشر في عملية الجرد المادي للمخزونات والتثبيبات المعنوية والعينية، محافظ حسابات، سطيف، الجزائر، 2021.

• الخطأ الذي يمكن أن تقع فيه المؤسسة هو الاعتقاد أنه يمنع إجراء الجرد قبل شهر ديسمبر، فمن الأحسن أن تقوم المؤسسة بالجرد متى تشاء خلال السنة كما نص عليه القانون التجاري 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، أنه يستوجب القيام بعملية الجرد مرة خلال السنة دون تحديد تاريخ معين .

• تعيين المدقق الداخلي للمؤسسة ضمن أعضاء اللجان المشرفة على متابعة عملية الجرد المادي؛ وهذا يتعارض مع مبدأ عدم التوافق لأنه سيقوم بتدقيق عملية الجرد السنوي في مختلف مراحلها، التحضير، إجراء عملية الجرد، عملية المقارنة بين الجرد المادي و الجرد المحاسبي ومعالجة الفروق وإعداد الجرد المادي النهائي؛ فمن الأحسن أن يقوم طرف آخر بالتدقيق لتلك النشاط وليس المدقق.

• عدم جرد السلع والخدمات قيد الإنتاج.

• عدم جرد المخزونات في الخارج، فهي مخزونات لم تستلم نتيجة وجود فروق عند استلام المخزون بين السعر المتفق عليه و السعر المذكور في الفاتورة.

قد تحدث بعض الأخطاء المحاسبية في واحدة أو أكثر من مراحل الدورة المحاسبية، فقد يغفل المحاسب عن تسجيل عملية معينة بدفتر اليومية نتيجة للسهو أو النسيان سواء بعمد أو بغير عمد أو قد تحدث الأخطاء إما عند تحليل المعاملات وتسجيلها في دفتر اليومية العامة أو أثناء الترحيل إلى دفتر الأستاذ أو عند ترصيد الحسابات، أو خلال إعداد ميزان المراجعة، وبناء على ذلك فإن الأخطاء المحاسبية تصنف كالتالي:

• طبيعة وأنواع الأخطاء المحاسبية: تكون بقصد أو بدون قصد أثناء مراحل العمل المحاسبي، وتتمثل الأخطاء المحاسبية الشائعة فيما يلي:

- أخطاء الحذف: وهي الأخطاء التي لم يتم إثباتها في الدفاتر المحاسبية أو القوائم المالية إما عمداً أو بغير عمد.

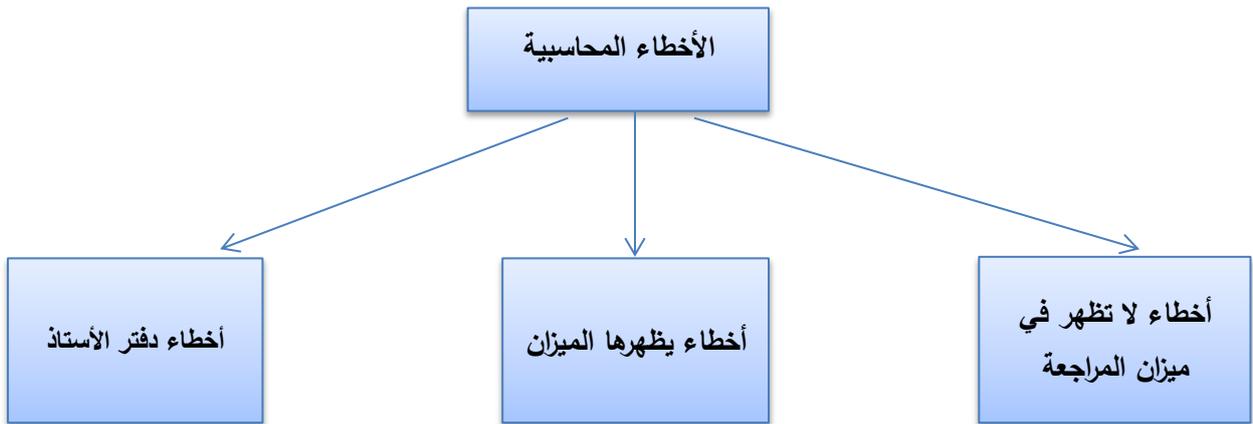
• أخطاء التكرار.

• أخطاء حسابية.

- أخطاء في التوجيه المحاسبي للقيد (الأخطاء الفنية).

كما يمكن تصنيف الأخطاء المحاسبية في الشكل التالي:

الشكل رقم (01-03): الأخطاء المحاسبية



- * عدم ترحيل أحد طرفي القيد
- * الخطأ في المبلغ المرسل
- * خطأ في جانب الترحيل
- * خطأ في الجمع والترصيد

- * أخطاء التجميع
- * حذف أحد الحسابات بالخطأ
- * وضع الحساب في الجانب الخطأ

- الأخطاء المتكافئة
- أخطاء السهو (عدم إثبات قيد بالكامل)
- تكرار التسجيل
- ترحيل إلى حساب خاطئ
- الأخطاء الفنية

خلاصة الفصل:

يعتبر المخزون أحد أهم الأصول المتداولة ومصدر دخلها ومحور نشاطها، وأي خطأ قد يؤدي إلى تغيير نتائج أصول المؤسسة، ولقد تناول النظام المحاسبي المالي موضوع المخزونات فعرفه بنفس الطريقة التي عرفه بها المعيار المحاسبي المالي الدولي رقم 02، حيث حدد مكونات تكلفته وكذا طرق تقييمه وفق ما نص عليه المعيار الدولي المتمثلة في طريقة التكلفة الوسطية المرجحة وطريقة الوارد أولاً الصادر أولاً (FIFO)، وأيضاً اعتمد للتقييم على طريقة التكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، يمكن القول أن النظام المحاسبي المالي متوافق لحد كبير مع المعايير المحاسبية الدولية فيما يخص المخزونات.

ونظراً لقلّة المراجع التي تناولت مشاكل الجرد المادي للمخزونات وكيفية معالجتها محاسبياً، سنحاول تدعيم هذا النقص بدراسة عملية على مستوى إحدى المؤسسات الصناعية المعروفة بالمنطقة.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية بشركة كوندور إلكترونيكس

تمهيد:

سنحاول من خلال الدراسة الميدانية تدعيم وإكمال ما تم التطرق له في الجزء النظري في الدراسة، حيث اخترنا لذلك شركة كوندور إلكترونيكس ببرج بوعريريج والمعروفة بتطورها وتطبيقها للنظام المحاسبي المالي.

وقد تم تقسيم هذا الجزء من الدراسة إلى:

- أولاً: نبذة عن شركة كوندور إلكترونيكس والقواعد المعمول بها في عملية الجرد
- ثانياً: مراحل وإجراءات عملية جرد المخزونات وتقييمها في شركة كوندور اليكترونيكس
- ثالثاً: حالات عملية لمشاكل عملية جرد المخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس

المبحث الأول: نبذة عن شركة كوندور إلكترونيكس والقواعد المعمول بها في عملية الجرد

تعتبر شركة كوندور إلكترونيكس "CONDOR ELCRONICS" مؤسسة اقتصادية خاصة كبيرة الحجم تختص بإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية وأجهزة الإعلام الآلي والاتصال.

المطلب الأول: نبذة عن الشركة محل الدراسة ومديرية المالية والمحاسبية

أولاً: نشأتها وأهم وحداتها

تتنتمي الشركة إلى مجموعة بن حمادي "GROUPE BEN HAMADI" شكلها القانوني أصبح في جوان 2002 "SPA" مؤسسة خاصة ذات الأسهم، يقدر رأس مالها بـ: 4.277.000.000 دج، يبلغ عدد عمالها أكثر من 4000 عامل موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص، يتواجد مقرها الرئيسي بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج، تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 89700 م² وهي ملكية كاملة للمؤسسة.

مؤسسة كوندور هي إحدى المؤسسات المكونة لمجموعة بن حمادي التي تحتوي على عدة

وحدات هي:¹

- وحدة إنتاج الثلجات.
- وحدة إنتاج المنتجات البيضاء (الأجهزة الكهرومنزلية المستعملة في المطبخ).
- وحدة إنتاج المكيف الهوائي والمدفأة.
- وحدة إنتاج وتحويل البلاستيك.
- وحدة إنتاج البولستيرين.
- وحدة إنتاج الألواح الشمسية.

¹- الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريريج، 2022.

- وحدة إنتاج المنتجات السمرء (التلفاز، مستقطب الإشارة).
- وحدة إنتاج الملتيميديا (الهاتف النقال، اللوحات الذكية، الحواسب).
- وحدة إنتاج الغسالات (غسالة الملابس، غسالة الأواني، مروحة هوائية).

شهدت شركة كوندور إلكترونيكس عدة مراحل حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن، وأولى المراحل هي مرحلة الشراء للبيع (أي شراء المنتج وإعادة بيعه)، أما المرحلة الثانية هي مرحلة شراء المنتج مفككا كليا ومن ثم إعادة تركيبه مما خفض من سعر منتجاتها في السوق، والمرحلة الثالثة والجوهرية هي مرحلة الإنتاج، في هذه المرحلة استفادت المؤسسة من المراحل السابقة فأصبحت تتحكم في تقنيات التركيب، فحددت المكونات التي يمكن شرائها محليا أو إنتاجها ذاتيا، وبدأت في الإنتاج المحلي.

ثانيا: تقديم مديرية المالية والمحاسبة

نظرا للتحول الكبير الذي شهدته مؤسسة كوندور إلكترونيكس من مؤسسة صغيرة الحجم إلى مؤسسة تظم عدة شركات كان لا بد لها من إنشاء مديرية للمالية والمحاسبة من أجل التحكم في العمليات المالية والمحاسبية وهي المديرية التي قمنا بالترصص على مستوها.¹

1. تعريف مديرية المالية والمحاسبة

تتمثل مهام مديرية المالية والمحاسبة في، مراقبة، متابعة وتنسيق مختلف النشاطات المالية والمحاسبية، تسجيل جميع العمليات اليومية كالشراء، التسديدات وغيرها، بالإضافة إلى تحصيل المداخيل، ومسك ومتابعة عمليات الحسابات البنكية والصندوق.

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

2. أهداف مديرية المالية والمحاسبة

تتمثل أهداف مديرية المالية والمحاسبة فيما يلي:¹

- التسيير الأمثل لمختلف العمليات المحاسبية؛
- متابعة ومراقبة مختلف العمليات داخل الشركة (استهلاك، انتاج، بيع،....)؛
- تقديم المعلومات لمختلف متخذي القرارات بخصوص مختلف أنشطة الشركة؛
- تجنب الشركة الوقوع في مختلف المخاطر الجبائية والقانونية.

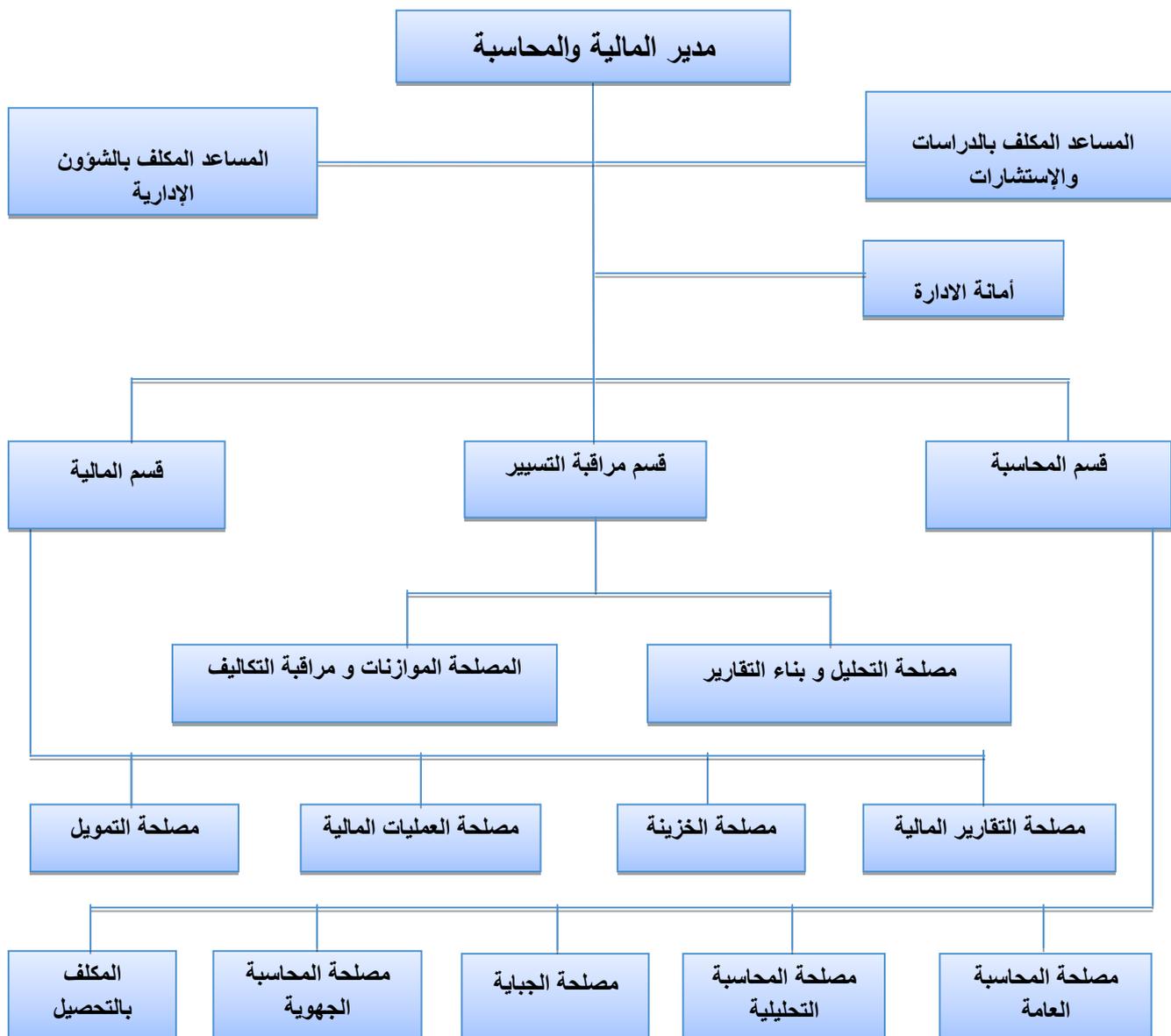
3. الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة

يتم تقسيم العمل والترتيب السلمي والإداري لمديرية المالية والمحاسبة وفق المسؤوليات

والمهام، ويمثل الشكل الموالي الهياكل الوظيفية للمديرية في الشكل التالي:

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

الشكل رقم (01-02): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على مديرية المالية والمحاسبة لشركة كوندور إلكترونيكس.

تهتم المديرية بمتابعة مختلف وظائف الشركة من منظور مالي ومحاسبي، فضلا على العمل على ترجمة مختلف الوقائع الاقتصادية المرتبطة بشركة كوندور إلكترونيكس إلى تقارير داخلية ذات طابع محاسبي مالي بغرض تقديمها للإدارة العليا للمساعدة في اتخاذ القرارات، إضافة إلى عملها الأساسي المرتبط بإعداد القوائم المالية والتصريحات الجبائية.

المطلب الثاني: القواعد المعمول بها في عملية جرد المخزونات

يتضمن الجرد المادي للمخزونات من جرد شامل لجميع السلع والمواد والإمدادات والمنتجات شبه المصنعة والمنتجات، العمل قيد التنفيذ والمنتجات النهائية والمخزونات الخارجية، التي تحتفظ بها الشركة في نهاية السنة المالية، وهذه المخزونات هي سلع تشكل ملكا للشركة، والمقصود منها:¹

- أن يتم بيعها في السياق الطبيعي لأنشطة الشركة (في حالة المنتجات النهائية، والسلع، وما إلى ذلك)؛
 - أو تستهلك لاحتياجات التصنيع أو التشغيل (مواد أولية، مستلزمات)؛
- وتشمل المخزونات بضائع، الخامات والمستلزمات، المنتجات والعمل الجاري (بما في ذلك المنتجات نصف المصنعة)، المنتج النهائي، المنتجات المتبقية، المخزون من الأصول الثابتة والمخزونات بالخارج أو لدى الغير.
- يجب التمييز بين المخزون (السلعة المستهلكة بالكامل من الاستخدام الأول) والأصل الذي يكون عمره الإنتاجي أطول؛ وقد يكون لبعض الأصول طابع القيم التشغيلية أو الأصول الثابتة لشركات مختلفة؛ وللتمييز من الضروري الإشارة إلى تعريف المخزونات (البضائع) التي يراد دخولها أو التي دخلت بالفعل (منتجات نصف مصنعة أو منتجات أو عمل قيد التنفيذ) في دورة الإنتاج أو التسويق، ولذا يجب تضمين العناصر التالية في الجرد: المباني والأراضي؛ الأوراق المالية (الأسهم والسندات) للشركات التي تتداول في الأسواق المالية؛

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتفاظ بالمخزون الدائم لا يستبعد بأي شكل من أشكال المخزون المادي، لأنه الرصيد المادي وليس الرصيد المحاسبي الذي يؤخذ في الاعتبار في الميزانية، بعد أن أوضح بالطبع الاختلافات الممكنة بين أحدهما والآخر.

يتكون مخزون الجرد المتناوب من مقارنة كميات عدد معين من العناصر التي تظهر على بطاقات المخزون مع الكميات الفعلية كل شهر، بحيث يتم فحص كل نوع من العناصر مرة واحدة على الأقل في السنة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن إجراء الجرد المادي للمخزونات بسهولة إذا تم إعداد الطرق العملية لتنفيذه بعناية مسبقاً.

المبحث الثاني: مراحل وإجراءات عملية جرد المخزونات وتقييمها في شركة كوندور إلكترونيكس

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى المراحل والإجراءات المعمول بها في شركة كوندور إلكترونيكس للقيام بعملية الجرد المادي والمحاسبي لمخزوناتها وكذا تقييمها ويتم تقسيم هذا العمل كالتالي:¹

المطلب الأول: مراحل التحضير لعملية الجرد في شركة كوندور إلكترونيكس

يمكن إجراء الجرد المادي مهما كان حجمه بسرعة كبيرة إذا تم تطوير الطرق العملية لتنفيذه وإعدادها مسبقاً، وبالتالي فإن مرحلة إعداد المخزون هي الأهم ويعتمد عليها نجاح المخزون بالكامل في هذا الصدد، من الضروري المضي قدماً في إنشاء لجان للإشراف على عملية الجرد، يتأثر هذه اللجان مديرين لديهم معرفة كافية بجميع مراحل أنشطة الشركة أي الأشخاص القادرين على توقع الاحتمالات والمشكلات العديدة التي قد تنشأ وقادرون على تزويدهم بالحلول الصحيحة (أنظر الملحق رقم 01).

أولاً: تأسيس لجنة الجرد المركزية

ويتمثل دورها في التخطيط والإشراف على عملية الجرد وإصدار التعليمات اللازمة، كما أنها مسؤولة عن مركزية جميع مستندات الجرد التي تتلقاها والتحقق منها، والتي يتم وضعها تحت مسؤولية لجان جرد الوحدات المختلفة.²

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

² - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

ثانيا: لجنة جرد الوحدة

يتأهلها مدير الوحدة (x)، وتتكون من أعضاء يمثلون مختلف وظائفها، وتتمثل مسؤولياتها

بشكل أساسي في:

- إعداد عمليات الجرد وإطلاقها والإشراف عليها؛
- إلزامية احترام مواعيد وإجراءات الجرد؛
- تسجيل وفحص مشاكل المخزونات؛
- تسجيل الفوارق في المخزون واقتراح جميع القرارات اللازمة؛
- إعداد ملف الجرد وإحالاته إلى الهيئة المركزية للجرد؛

ثالثا: تعيين الموظفين وتوعيتهم

يجب إبلاغ الموظفين المسؤولين عن قوائم الجرد بمحتوى وأهمية عملية الجرد، مع مناقشة

الأساليب العملية لتنفيذ هذه العملية معهم.

رابعا: تحديد تواريخ البدء والإنهاء من عملية جرد المخزون

إنشاء جدول الجرد وتحديد تاريخ البدء وفقا لحجم المخزونات وعدد المخازن أو مناطق

التخزين، وتحديد الموعد النهائي لإكمال العمل في 31 ديسمبر من السنة المالية، في هذا التاريخ

يتأكد من تسجيل جميع تحركات المخزون (المدخلات والمخرجات) في المخزن أو في بطاقة

المخزون مع منع حركة المخازن خلال فترة الجرد.

يطلب من مديري الإنتاج في حالة عدم توقف النشاط أثناء الجرد أن يقوموا بتقدير الكميات

اللازمة للإنتاج لتشغيل ورشة العمل خلال فترة الجرد وتحديد الأرصدة بكميات قليلة، وتخضع

لتحركات متكررة وجردها أخيرا.

خامسا: تخزين المنتج

لتسهيل عملية الجرد ومنع فريق الجرد من ارتكاب الأخطاء وإضاعة الكثير من الوقت من

الضروري:

- التأكد من أن جميع مناطق التخزين يتم استخدامها بشكل رشيد؛
- جعل المنتجات متاحة للجرد؛
- ترتيب المنتجات في مناطق التخزين والمخازن بحيث يتم تخزين العناصر المتطابقة بشكل صحيح وفي نفس المكان إن أمكن؛
- يجب أن يكون الوصول إلى المنتجات المراد جردها مباشرا وسهلا.

سادسا: تحديد المنتجات ونقاط المخزون

تحديد نقاط الجرد التي يجب إدراجها والمنتجات المراد جردها، والتي يجب الإشارة إليها

كالتالي:¹

1. الإسم و المراجع:

بمجرد اكتمال عملية التخزين، يجب أن تظهر ملصقات التعريف لكل عنصر، تسميته

الدقيقة ومراجعتها، ورقم رمزها في تسمية المخزون العام.

2. جودة المنتج:

من المهم عند تحديد المنتجات التمييز بين حالة المخزون من أجل إجراء تقييم صحيح،

كالتالي:

- المنتجات التي تسمح حالتها بالتسويق أو الاستخدام العادي؛

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

• المنتجات القديمة التي لها مدة زمنية طويلة وهي مخزنة، أي المنتجات التي على الرغم من أنها غير تالفة لا يمكن استخدامها داخل الشركة؛

• المنتجات التالفة (الكسر أو التلف) نتيجة سوء الأحوال الجوية أو عيب في التصنيع.

نشير إلى أنه يجب تحديد المنتجات التي تحتفظ بها الشركة أو الوحدة والتي لا تملكها، ويجب إدخال هذه المعلومات في نماذج المخزون إذا كان سيتم جردها نيابة عن الوحدة المالكة أو وحدة
ثالثة.

سابعا: تحديث أوراق المخزون

قبل بدء الجرد يجب التأكد من أن بطاقات المخزون محدثة، بمعنى آخر، أنه تم الإبلاغ عن الحركات الواردة والصادرة حتى تاريخ المخزون هناك، إذ يجب تنفيذ هذه العملية للتأكد من إدخال الكميات الأخيرة المستلمة والصادرة في الأوراق.¹

ثامنا: تشكيل فرق الجرد

من أجل ضمان جرد شامل لجميع المخزونات المملوكة وتحقيق درجة من الموثوقية، من الضروري:

- تعيين فريقين منفصلين للجرد مع تحديد المسؤوليات مع مراعاة كفاءة كل منهما ومبدأ فصل الوظائف (سيظل أمين المخزن متاحا ولن يكون جزءا من فرق الجرد)؛
- يمكن إجراء الجرد الثالث بواسطة الخلية التي تجمع المعلومات، ولكن فقط في حالة اختلاف الجرد الأول عن الجرد الثاني.

تاسعا: تشكيل خلية جمع المعلومات

يمكن أن تتكون الخلية التي تجمع المعلومات من:

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوغريريج، 2022.

• شخص على دراية بآثار جرد المخزون فيما يتعلق بالمحاسبة؛

• مسؤول أو عدة مسؤولين من الشركة أو الوحدة.

وتلعب هذه الخلية دورا هاما من خلال:¹

1. تجهيز الوثائق:

يجب عليها إعداد أوراق التعريف وأوراق الجرد بالتعاون مع أمين المخزن.

2. الرقابة:

يجب أن تنفذ وحدة جمع المعلومات رقابة ثلاثية فعالة كالتالي:

• قبل عمليات العد: يتكون هذا الفحص قبل أي جرد من التأكد من أن جميع المخزونات

موجودة وأن كل دفعة أو عنصر يحتوي على صحيفة تعريف بها جميع المعلومات.

• أثناء العد: يجب أن تتدخل وحدة الجمع بالضرورة وبشكل منتظم للإشراف على فريق

الجرد وتوجيهه ومساعدته حسب الحاجة في حالة الصعوبات التي تواجهه.

• بعد العد: يجب على خلية الجرد جمع المعلومات التالية:

• جمع أوراق الجرد (المجموعة "أ" و المجموعة "ب")؛

• التأكد من خلال زيارة مناطق التخزين أن جميع المخزونات قد تم عدها، ولهذا يجب أن تتضمن

كشوف الحساب تأشيريات الفريقين؛

• التحقق من أن جميع المستندات تتضمن التأشيريات اللازمة؛

• مقارنة كميات الجرد الأول مع كميات الجرد الثاني.

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

3. معالجة المعلومات:

بناءً على المستندات المرسلّة إلى خلية جمع المعلومات من فريق الجرد (أوراق الجرد)،

تقوم بمعالجة المعلومات على النحو التالي:

- مقارنة نتائج الجردين المذكورين في أوراق الجرد؛
- القيام بعملية الجرد الثالث إذا كانت الكميات المذكورة غير متطابقة؛
- تقديم تقارير عن الجرد تبين الكميات المحسوبة على ورقتي الجرد للمجموعة "أ" والمجموعة "ب"، مع إبراز الفروق في الجرد بين الفريقين للمطالبة بالفريق "ج" إذا لزم الأمر بإجراء جرد ثالث؛
- مقارنة الكميات التي تم جردها مع تلك المسجلة في برنامج (SAP) وبالتالي تحديد الفوارق التي تحتاج إلى شرح.

عاشرا: مبدأ الفصل بين المخزونات

يعتمد مبدأ فصل المخزونات على:¹

1. دخول المخزونات المملوكة للشركة والموجودة في مكان آخر خارج حدود الشركة

(المخزونات الخارجية) في عملية الجرد، مثال على ذلك:

- حالة البضائع المشتراة المتواجدة في الموانئ؛
- المخزونات قيد العبور أو في عملية التخليص الجمركي؛
- المخزونات التي تحتفظ بها الشركة، والتي لم تستلم فاتورة بشأنها بعد؛ ويتم تسليم المخزونات إلى ورشات التصنيع، ولكن لم يتم استهلاكها في تاريخ الإغلاق.

2. يستثنى من عملية الجرد:

- المنتجات أو السلع التي أصدرت الشركة فواتير بها ولكن لم يتم تسليمها؛

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

- المنتجات المخزنة في الشركة ولكنها ليست ملكا لها؛
 - المنتج الذي يتم إدخاله وإخراجه بعد 31 ديسمبر من السنة المالية إذا لم تكتمل عملية جرد المخزون بحلول ذلك التاريخ؛
 - حالة البضائع أو المنتجات الواردة من المخازن الجهوية أي التسليم خلال فترة الجرد والإصدار من وحدة أخرى في الشركة يطرح مشكلة تتمثل في السهو أو الجرد المزدوج؛
- ولتجنب هذا الخطأ الذي من شأنه أن يضخم أو يقلل بشكل غير طبيعي من مخزون الشركة، يجب أن تذكر الوحدات المرسله في المستندات المصاحبة للبضائع خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر ديسمبر أحد المذكريتين التاليتين: "البضائع المسجلة" أو "البضائع غير المخزنة"، وبالتالي فإن البضائع التي يتم جردها في الوحدة المحولة لن يتم جردها في الوحدة المستفيدة؛ بالإضافة إلى تلك التي لم تكن موضوع جرد في وحدة منشأتها يجب تضمينها في جرد الوحدة المستقبلية.

الحادي عشر: إعداد الوثائق

يعني أن جميع المستندات اللازمة لإجراء الجرد متاحة مسبقا بكميات كافية؛ ويمكن ترقيم هذه المستندات مسبقا.

المطلب الثاني: إجراءات وتقييم الجرد المادي للمخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس

بمجرد اكتمال مرحلة التحضير، من الضروري معرفة كيف ومتى يتم تنفيذ الجرد؟ الملحق

أولاً: إجراءات الجرد المادي للمخزونات

يجب احترام المبدأ الأساسي عند إجراء الجرد المادي وهو الحساب المزدوج، سيتم تنفيذه من خلال تعيين فريقين منفصلين للجرد يقومان بعمليات جرد مستقلة تماماً عن بعضهما البعض؛ قبل عملية الجرد، تضع وحدة جمع المعلومات ورقة تعريف مرقمة مسبقاً على كل صنف؛ ويكتب صنف المخزون، تسمية المنتج، المرجع، الرمز ووحدة القياس وربما الحالة والملكية، وأثناء الجرد يتناوب الفريقان كالتالي:¹

• جرد المنتجات والسلع؛

• كتابة نتيجة الجرد مباشرة على ورقة الجرد؛

• يلصق كل قائد فريق تأشيرته على بطاقة الهوية، موضحاً تاريخ ووقت زيارته للمخزن؛

• تسمح التأشيرتان بالتحكم في الجرد المزدوج؛

وفي حالة وجود اختلاف، يتم إجراء جرد ثالث بواسطة وحدة جمع المعلومات.

ثانياً: تقييم كشوف المخزونات

يتم تقييم كشوف المخزون المقدمة من خلية جمع المعلومات بإدخال قيم كل منتج، والتي

يتم تحديدها وفقاً للطرق التالية (أنظر الملحق رقم 01):

1. مصاريف مدفوعة مسبقاً:

في ضوء الامتثال لمبدأ فصل الدورات المالية، يجب تحليل التكاليف المتكبدة والمدفوعة

للسنوات المالية المقبلة بالتعاون مع الإدارات المختلفة (المبيعات، الشراء، الموارد البشرية،... إلخ).

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

2. الفواتير التي سيتم إصدارها (المبيعات):

يجب أن تنقل الوظيفة التجارية إلى لجنة المخزون حالة شاملة وقيمة تتعلق بالمنتجات والخدمات المقدمة في السنة المالية، والتي لم يتم إعداد الفواتير الخاصة بها بعد.

3. الفواتير التي سيتم استلامها (المشتريات):

يجب تقدير التكاليف الواجب دفعها (الإيجار، الكهرباء، الغاز والهاتف) والتي لم تتسلم المنشأة فواتيرها بعد، والتي تتعلق بالسنة المالية من قبل الأشخاص المسؤولين وتحويلها إلى لجنة الجرد.

4. الملحقات:

فيما يلي نماذج الدعم الوثائقي المتعلقة بتنفيذ الجرد المادي للمخزونات:

- ورقة التعريف بالسلعة (وثيقة مرقمة مسبقاً).
- ورقة الجرد (وثيقة مرقمة مسبقاً).
- حالة الجرد.

المبحث الثالث: حالات عملية لمشاكل عملية جرد المخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس

سنحاول من خلاله التطرق لأهم المشاكل التي يمكن أن تقع أثناء عملية الجرد الذي تقوم به المؤسسة في نهاية كل سنة مالية، ومن خلالها نكتشف المشاكل وتوضح لنا الأخطاء الموجودة. حيث نتطرق في هذا المبحث إلى ثلاث حالات عملية وهي، حالة الفوارق المكتشفة أثناء عملية الجرد، حالة التلف وكذا حالة السرقة وكيفية تسويتها محاسيبيا.

المطلب الأول: حالات الفوارق المكتشفة في عملية الجرد

في 2016/12/21 بدأت عملية الجرد المادي للمخزونات لسنة 2016 عقب التعلية التي أصدرها رئيس اللجنة المركزية للجرد لسنة 2016، حيث كلفت لجانها بهذه العملية وذلك لضمان السير الحسن والفعال وتوفير كل الوسائل التي من شأنها أن تزيل الغموض.¹ (أنظر الملحق رقم

(02

أولا : متطلبات عملية الجرد

1. المخازن المعنية بالجرد:

- متجر الثلجات PF-REFR
- مخزن الثلجات DEP-REFR

2. توقيت عملية الجرد:

تبدأ عملية الجرد من الساعة (09:00) إلى الساعة (19:00) على مستوى المخازن المعنية

بالجرد.

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

3. أعضاء اللجنة المعنية بعملية الجرد:

وتتكون اللجنة المكلفة بعملية الجرد من الأعضاء التالية أسماؤهم:

1. السيد شريفي عادل رئيس
2. السيد عزي ميلود عضو
3. السيد شنوف أكرم عضو
4. السيد بوشوشان أرزقي عضو
5. السيد معيريش أمير عضو
6. السيد شنيطي شكري عضو
7. السيد بارة عبد السلام عضو
8. السيد عكروم عبد الرحمان عضو
9. السيد توهامي نور الدين عضو
10. السيد زروق طارق ذياب عضو

4. كشوف الجرد:

في نهاية العملية عرضت نتائج الجرد على القائمين على المخازن للتعليق على الفروق

والنتائج المتحصل عليها، وهي كالتالي(أنظر الملحق رقم 02):¹

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

الجدول رقم (01-02): الاختلالات المكتشفة في عملية الجرد في بعض مواد المخازن

- الاختلالات في متجر PF-REFR:

رقم	البيان	الكمية محاسيبا	الكمية عند الجرد	الفرق بين الكمية محاسيبا وعند عملية الجرد
1	الثلاجات الرمادية نوع 520	1352	1521	169+
2	الثلاجات البيضاء نوع 420	1442	2520	1078+
المجموع		2794	4041	1247

رقم	البيان	المبلغ محاسيبا	المبلغ عند الجرد	الفرق بين الكمية محاسيبا وعند عملية الجرد
1	الثلاجات الرمادية نوع 520	34 192 108.29	38 466 121.83	4 274 013.54
2	الثلاجات البيضاء نوع 420	20 088 279.91	35 105 731.88	15 017 451.97
المجموع		54 280 388.20	73 571 853.71	19 291465.51

- الاختلالات في مخزن DEP-REFR:

رقم	البيان	الكمية محاسيبا	الكمية عند الجرد	الفرق بين الكمية محاسيبا وعند عملية الجرد
1	كونجكتور أفقي 600/400	15	13	2-
المجموع		15	13	2-

رقم	البيان	المبلغ محاسيبا	المبلغ عند الجرد	الفرق بين المبالغ محاسيبا وعند عملية الجرد
1	كونجكتور أفقي 600/400	209 539.69	181 601.07	27 938.63
المجموع		209 539.69	181 601.07	27 938.63

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات مديرية المالية والمحاسبية.

بعد ما تمت عملية الجرد للمخزونات وبناء على معطيات مديرية المالية والمحاسبية نشير إلى أنه:

(أنظر الملحق رقم 02)

- سارت عملية الجرد بشكل جيد.
- تجدر الإشارة الى التعاون الجيد والتنظيم من جانب أمين المتجر.
- تم ارسال جميع التناقضات التي لوحظت الى المعنيين لتبويبها.

(للتوضيح أكثر أنظر الملحق رقم 02)

ثانيا: تسوية الفوارق المكتشفة أثناء عملية الجرد محاسبيا

يتم تسجيل القيود المحاسبية الخاصة بالتسويات والتصحيحات الخاصة بالجرد مباشرة بعد

الحصول على قرار مجلس إدارة الشركة أو المؤسسة.

1. حالة الفارق المبرر:

من خلال الجدول نلاحظ وجود فارق في كمية المنتوجات المسجلة في البرنامج

NAVISON والكميات التي وجدت أثناء الجرد المادي وهو فرق مبرر نتج عن تأخر في تسليم

منتج الثلجات الرمادية والبيضاء للزبون بفارق 169، 1078 قطعة على التوالي.

لدينا مبلغ منتجات الثلجات الرمادية والبيضاء (انظر الملحق رقم 02) كالتالي:

• الثلجات الرمادية: مبلغها في برنامج NAVISION هو (34 192 108.29 دج) وعند الجرد

المادي (38 466 121.83 دج).

• الثلجات البيضاء: مبلغها في برنامج NAVISION هو (20 088 279.91 دج) وعند الجرد

المادي (35 105 731.88 دج).

النتيجة= المبالغ في برنامج NAVISION - المبالغ في الجرد المادي

$$38\ 466\ 121.83 - 34\ 192\ 108.29 = 4\ 274\ 013.54 \text{ دج}$$

$$35\ 105\ 731.88 - 20\ 088\ 279.91 = 15\ 017\ 451.97 \text{ دج}$$

بما أن الفارق مبرر فإنه قد تم تسجيله محاسبيا وفق القيد الآتي:

الجرد المادي أكبر من الجرد المحاسبي		
		/12/31
	4 274 013.54	من ح/35 مخزون منتجات إلى ح/72 إنتاج بالمخزن تسوية الفارق بين الجرد المادي والمحاسبي
4 274 013.54		/12/31
	15 017 451.97	من ح/35 مخزون منتجات إلى ح/72 إنتاج بالمخزن تسوية الفارق بين الجرد المادي والمحاسبي
15 017 451.97		

2. حالة الفرق غير المبرر:

من خلال الجدول نلاحظ وجود فرق في كمية المنتوجات المسجلة وفق البرنامج NAVISION

والكميات التي وجدت أثناء الجرد المادي وهو فرق غير مبرر يخص منتج (CONGELATEUR

(HORIZONTAL) بفارق قطعيتين¹.

لدينا مبالغ المنتجات كالتالي: (أنظر الملحق رقم 02)

مبلغها في برنامج NAVISION هو (209 539.69 دج) وعند الجرد المادي وجدناه

(181 601.07 دج).

$$27 938.63 = 181 601.07 - 209 539.69 \text{ دج}$$

بما أن الفرق غير مبرر يكون قيده المحاسبي كالتالي:

الجرد المادي أقل من الجرد المحاسبي		
		/12/31
	27 938.63	من ح/657 أعباء استثنائية للتسيير الجاري إلى ح/35 مخزون منتجات تسوية الفارق بين الجرد المادي والمحاسبي
27 938.63		

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بو عريريج، 2022.

المطلب الثاني: حالة تلف المخزونات والسرقة

أولاً: حالة تلف المخزونات

استلمت شركة كوندور إلكترونيكس من أحد مورديها (CHIKEN MEDIA) مواد أولية خاصة بصناعة الثلجات (اللوائح المعدنية)، وبعد معاينة هذه المواد تم اكتشاف أن 7208 وحدة من أصل 27900 وحدة تعرضت للتلف أثناء نقلها من الميناء إلى مخازن الشركة، وعلى إثر ذلك تم تبليغ شركة التأمين المؤمن لديها من طرف الشركة، حيث قامت هذه الأخيرة بتعيين خبير بحري للتأكد من صحة العملية ومدى تلف المواد الأولية، وعلى هذا الأساس قام الخبير بتقديم تقرير أثبت فيه عملية تلف المواد الأولية حيث قدرت نسبة التلف بـ 90 %، وعلى هذا الأساس تم تحرير تقرير سلمت نسخة منه إلى شركة التأمين ونسخة أخرى أرسلت إلى مديرية المالية والمحاسبة لشركة كوندور إلكترونيكس بغرض تسجيل القيد الخاص بالمعالجة المحاسبية لعملية التلف.¹ (أنظر

الملحق رقم 03)

• عملية الشراء:

		2021/12/25		381
	13.740.582,4605	من ح/ مشتريات مواد ولوازم أولية		4456
	2.610.710,66	ح/ TVA الرسم على القيمة المضافة	401	
16.351.292,6674		إلى ح/ مورد (MEDIA CHICKEN)		
		شراء مواد أولية		

العمليات الحسابية:

$$27900 * 3.57 \text{ أورو} * 137,9535 \text{ دج} = 13.740.582,4605 \text{ دج}$$

$$13.740.582,4605 \text{ دج} * 0,19 = 2.610.710,00 \text{ دج}$$

¹ - الوثائق المقدمة من مديرية المالية والمحاسبة، شركة كوندور إلكترونيكس، برج بوعريبيج، 2022.

• عملية الإدخال إلى المخزن:

13.740.582,4605	13.740.582,4605	2021/12/25 من ح/ مواد ولوازم أولية إلى ح/ مشتريات مواد ولوازم أولية دخول المواد الى المخزون	381	31
-----------------	-----------------	--	-----	----

• معالجة التلف:

13.740.582,4605	13.740.582,4605	2021/12/20 من ح/ منتجات استثنائية عن عمليات التشغيل إلى ح/ مواد ولوازم أولية المعالجة المحاسبية للتلف	31	657
-----------------	-----------------	--	----	-----

مبلغ السلعة من وجهة الخبير: 3.586.089,56 دج

مبلغ التعويض المحتمل 90 % * (3.586.089,56 دج) = 3.227.480,60 دج

• بتاريخ 2022/03/07 تلقت شركة كوندور إلكترونيكس إقرار بتعويض مبلغ التلف المقدر بـ:

3.586.089,56 دج، وعلى إثر هذا الإقرار تم تسجيل القيد التالي:

13.740.582,4605	13.740.582,4605	2022/03/07 من ح/ بنك إلى ح/منتجات استثنائية اخرى عن عملية التشغيل المعالجة المحاسبية للتلف	758	512
-----------------	-----------------	---	-----	-----

ثانيا: حالة سرقة المخزونات

في 2019/11/18 تم سرقة 04 مكيفات هوائية من حجم 12000 من إحدى المخازن

الجهوية لكوندور إلكترونيكس بالضبط في المخزن الجهوي لمنطقة الغرب(وهران).

على إثر ذلك تدخل أعوان المحاسبة والمالية للشركة للتأكد من وقوع العملية بعد إخطارهم

من طرف رئيس المخزن الجهوي لمنطقة الغرب(وهران)، وبعد عملية الجرد المادي والمحاسبي لهذا

المخزن تم تأكيد وقوع السرقة خصوصا بعد تدعيم الأمر من خلال كاميرات المراقبة، بعد كل هذا

تم إعداد تقرير بغرض استكمال كافة الاجراءات المحاسبية والقانونية (أنظر الملحق رقم 04).

وبناء على التقرير المعد من طرف رئيس المخزن والتقرير المعد من طرف أعوان مديرية المحاسبة

والمالية تم التسجيل المحاسبي التالي:

124722,96	124722,96	من ح/ الفروقات الاستثنائية عن عمليات التسيير إلى ح/ منتجات تامة الصنع من المكيفات الهوائية 21191.34=10595,67*4 دج (الجزء الداخلي ID) 41170,14=20585,07*4 دج (الجزء الخارجي OD) قيد تسوية المخزونات عند وقوع عملية السرقة	355200	657400
-----------	-----------	--	--------	--------

خلاصة الفصل:

من خلال تريضنا في شركة كوندور إلكترونيكس على مستوى مديرية المالية والمحاسبة، تمكنا من الحصول على نظرة شاملة حول المخزونات، بدءا من شراء الشركة للمواد الأولية من المورد، إلى أن تصل إلى مخازن المؤسسة، وبعد القيام بالعديد من العمليات على هذا المخزون من بيع وشراء وكذا استعماله في عمليات الإنتاج، قامت المؤسسة في نهاية السنة المالية بإجراء عملية الجرد لهذه المخزونات، مواد أولية أو منتجات نهائية، بغية اكتشاف الأخطاء والمشاكل التي وقع فيها أمناء المخازن، ومعالجتها محاسبيا وفق النظام المحاسبي المالي والمعياري المحاسبي الدولي رقم 02، وهذا ضمن إجراءات ومراحل يجب اتباعها من أجل القيام بهذه العملية.

الخاتمة

حاولنا من خلال موضوع بحثنا التطرق لجزء مهم يخص المخزونات، لما لها من أهمية كبيرة في نشاطات المؤسسات لا سيما الصناعية منها، حيث سعينا إلى حصر مختلف المشاكل والأخطاء المحاسبية التي يمكن أن تنتج من عملية الجرد المادي للمخزونات.

كانت معالجتنا للموضوع بداية من ماهية المخزونات، كيفية حساب تكلفتها، معالجتها المحاسبية وإجراءات عملية الجرد المادي، واختتمت دراستنا بمحاولة منا لكيفية المعالجة المحاسبية لأهم المشاكل والأخطاء التي يمكن أن تنتج عن عملية الجرد المادي للمخزونات.

1- اختبار الفرضيات:

بعد دراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع ومن خلال شقيه النظري و الميداني، تم اختيار مدى صحة الفرضيات التي بني عليها البحث و كانت كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** "هناك آليات وإجراءات خاصة بعملية جرد للمخزونات"، تم التأكد من صحتها وقبولها وخاصة في الجزء الميداني، حيث وجدنا أن المؤسسة تقوم بالتحضير الجيد والمحكم لعملية الجرد المادي للمخزون.
- **الفرضية الثانية:** "تؤثر مشاكل عملية الجرد على محاسبة المخزونات"، تم التأكد من صحتها بالدراسة النظرية أو العملية، حيث يجب أن تتم التسوية المحاسبية لمجمل المشاكل والأخطاء المتوصل إليها من عملية الجرد المادي.
- **الفرضية الثالثة:** "هناك معالجة محاسبية خاصة بمشاكل عملية جرد المخزونات"، غير مقبولة حيث تتم معالجة المشاكل والأخطاء وتسويتها وفق ما نص عليه النظام المحاسبي المالي المعمول به.

2- النتائج المتوصل إليها:

- تهدف عملية الجرد إلى بيان نتيجة السنة المالية، و إظهار المركز المالي للمؤسسة؛

- تهدف عملية الجرد إلى اكتشاف الأخطاء والمشاكل ومعالجتها؛
- النظام المحاسبي المالي لم يحدد نوع الجرد المتعامل به في المؤسسات، بل أعطى حرية اختيار نوع الجرد؛
- العمليات المتعلقة بعملية الجرد تعتمد على بيانات مسجلة محاسبيا تتطلب الدقة والمهارة والدراية الجيدة بتقنيات المحاسب؛
- تلعب رقمنة نظام المعلومات المحاسبية دورا هاما في التقليل من المشاكل والأخطاء المحاسبية؛
- تعتمد المؤسسة على عدة إجراءات ومقومات لإنجاح عملية الجرد.

3- التوصيات:

- لا بد أن تتقيد المؤسسة بمبادئ النظام المحاسبي المالي، وخاصة مبدأ الحيطة والحذر، الذي بدوره سيجنبها خسائر مالية وضرائب إضافية؛
- إصدار تشريعات ضريبية توافق النظام المحاسبي المالي، خاصة في تقييم المخزونات واختيار طريقة الجرد؛
- ضرورة تكيف المؤسسة مع البيئة الاقتصادية المحيطة بها لضمان التطبيق الأمثل للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
- ضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة، لإيجاد الحلول لجميع المشاكل والمعوقات التي تواجهها.

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
2. كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفق للنظام المحاسبي المالي الجديد)، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2010.
3. بو يعقوب عبد الكريم، أصول المحاسبة العامة وفق المخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
4. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر عمان، الأردن، 2008.
5. عبد الناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية (الجزء الثاني)، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2011.
6. سامي محمد الوقاد، الأصول المحاسبية والأسس العلمية في محاسبة التكاليف، المدخل النظري والتطبيقي، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى العربية، عمان، الأردن، 2012.
7. لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية، الجزائر: الصفحات الزرقاء العالمية.
8. ناصر دادي عدون، المحاسبة التحليلية، الجزء الأول، دروس وتمارين.
9. عبد الغفار حنفي، إدارة المواد والإمداد المشتريات والمخازن، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.
10. عبد العزيز علوان العززي، الجرد والتسويات الجردية، دراسة في المحاسبة المالية، المحاسبة المالية في المشروعات الفردية، 2006.
11. جاسم ناصر حسين وآخرون، الأصول العلمية في التخطيط ورقابة المخزون، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990.
12. محمد العريفي، التخزين الإلكتروني، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
13. رضوان حلوة حنان و نزار فليح البلداوي، مبادئ المحاسبة والمالية، القياس والإفصاح في القوائم المالية، نص مطبوع.
14. جيمس أ. كاشين وجويل. ج. ليرنر، ترجمة: إبراهيم محمد السباعي، نظريات ومسائل في أصول المحاسبة (الجزء الأول)، سلسلة ملخصات شوم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
15. عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، برج بوعريبيج، 2011.
16. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، بن عكنون، الجزائر، 2005.
17. مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقاً للنظام المحاسبي المالي، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
18. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دارهومة، الجزائر، 2010.

19. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار جيطلي للنشر والتوزيع، برج بوعرييج، الجزائر، 2009.
20. لبوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد، الجزء الأول، مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، الجزائر، 2009.
21. أحمد طرطار وعبد العالي منصر، تقنيات المحاسبة العامة وفق SCF الجانب التطبيقي، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
22. نواف محمد عباس الرماحي، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
23. وليم توماس وأمرسون هنكي، ترجمة أحمد حامد حجاج و كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ، مصر، الكتاب الأول، 2003.

الرسائل والأطروحات:

1. وئام حمداوي، جودة المعلومة المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي المالي، دراسة حالة الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية، أطروحة نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2020/2019.
2. مجيلي خليصة، دور النظام المحاسبي المالي في تحقيق المتطلبات المحاسبية لحكومة الشركات في ظل بيئة الاعمال الجزائرية، دراسة تطبيقية على بعض الشركات بولاية سطيف، أطروحة نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، مالية وتدقيق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2018/2017.
3. خالد جفال، تأثير اتجاهات وظيفة الاعلام المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية على قواعد واساليب القياس المحاسبي للبيانات المالية، دراسة مقارنة بين SCF وIFRS، أطروحة نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مالية، محاسبة وتدقيق، 2016/2015.
4. زيدون جمال، الأمتلية الاقتصادية لتسيير المخزون، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان.
5. محمد جلال الدين غربي وآخرون، استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في عملية تدقيق الجرد، مذكرة ماستر، حمه لخضر، الوادي، 2016-2017، ص24.
6. التقييم والمعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار المحاسبي الدولي رقم 02 في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة سطيف01، 2014/2013.
7. شيبان أسماء وشمال طيب، المعالجة المحاسبية للمخزونات وفق النظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية، مذكرة ماستر، محاسبة وتدقيق، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019/2018.

المحاضرات والملتقيات:

1. محاضرة الأستاذ بالرقمي تيجاني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2014.
2. عمورة جمال، المعالجة المحاسبية للمخزونات وكيفية تقييمها، دراسة مقارنة بين المعايير المحاسبية الدولية والمخطط المحاسبي العام الفرنسي والنظام المحاسبي المالي الجزائري، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي بالمركز الجامعي بالوادي، 2010.

المجلات والجرائد:

1. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 14، العدد 01، الرقم التسلسلي 20121/27.
2. زين منصوري، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المركز الجامعي الوادي، العدد 02، سنة 2011.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، **الجريدة الرسمية**، العدد 19، المؤرخة في 2009/03/25، القرار المؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.
4. المعهد الدولي للتدقيق الداخلي، IIA، فلوريدا، بالولايات المتحدة الأمريكية، تأسس سنة 1941، الهيئة الممثلة لجميع دول العالم.

مواقع الأنترنت:

1. <https://www.dspace.com/en/pub/home.cfm>
2. المجلس الوطني للمحاسبة <http://www.cnc.dz/reglement.asp>
3. الجريدة الرسمية <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
4. المعايير المحاسبية الدولية <https://www.ifrs.org>
5. النظام المحاسبي المالي SCF

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bernard Raffournier, **Les normes comptables Internationales**, Economica, 4 édition, La France, 2010.
2. Wolfgang Dick, Franck Missonier – Piera, **Comptabilité financière en IFRS**, Pearson, 3 édition, la France, 2012.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 2/15

1. Objet:

L'objet de la présente procédure est de définir les phases de l'inventaire physiques pour vérifier l'existence et la propriété des actifs et de dégager un chiffre fiable à faire figurer dans le bilan.

2. Domaine d'application:

Cette procédure s'applique au niveau de toutes les structures de la SPA CONDOR ELECTRONICS lors de la réalisation de l'inventaire.

3. Références:

- o Procédure de maitrise des documents et des enregistrements (PR.01)
- o Loi 07/11 du 15 DHOU EL KAADA 1428 correspondant au 25 Novembre 2007 portant Système Comptable et Financier stipule
- o Code de commerce

4. Définitions et abréviations:

4.1 Définitions:

/

Abréviations:

FOB : Free On Board (Sans frais à bord).

SCF : Système Comptable Financier.

5:Contenu

5.1 OBLIGATION D'INVENTAIRE :

Elle découle d'abord des dispositions du code de commerce qui édicte cette obligation dans le titre II, consacré aux livres de commerce :

- **Article 10 :** « toute personne physique ou morale, ayant la qualité de commerçant doit faire tous les ans un inventaire des éléments actifs et passifs de son entreprise et arrêter tous ses comptes en vue d'établir son bilan et son compte de résultats. Ce bilan et le compte de résultats sont copiés sur le livre d'inventaire. »

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
	Procédure d'inventaire physique	Date: 13/07/2014
		Version : A
		Page : 3/15

- **Article 11 :** « le livre d'inventaire est tenu chronologiquement sans blanc, ni altération d'aucune sorte ni transport en marge. Il est coté et paraphé par un juge du tribunal dans la forme ordinaire ».
- **Article 12 :** « ... le livre d'inventaire doit être conservé pendant dix ans».
- **Article 13 :** « les livres et documents de commerce régulièrement tenus peuvent être admis par le juge pour faire preuve entre commerçant pour faits de commerce ».

Ensuite, la loi 07/11 du 15 DHOU EL KAADA 1428 correspondant au 25 Novembre 2007 portant Système Comptable et Financier stipule :

- **Article 14:** Les actifs et les passifs des entités soumises à la présente loi doivent faire l'objet, au moins une fois par an, d'inventaire en quantité et valeur sur la base d'examen physique et/ou de recensements de documents justificatifs. Ces inventaires doivent refléter la situation réelle de ces actifs et passifs.

5.2 Notion et objectifs de l'inventaire :

- L'inventaire est un ensemble d'opérations consistant à recenser de manière exhaustive, en nature, quantité et valeur tous les actifs et passifs de l'entité sur la base de contrôle physique et de recensement des pièces justificatives au moins une fois par an, généralement à la date de clôture de l'exercice comptable c'est-à-dire le 31/12/xx.
- Aussi, l'inventaire ne se limite plus au comptage des éléments physiques, mais constitue un tout du fait qu'il doit répondre aux dispositions de l'article 03 de la présente loi qui stipule : «La comptabilité financière est un système d'organisation de l'information financière permettant de saisir, classer, évaluer, enregistrer des données de base chiffrées, et présenter des états reflétant une image fidèle de la situation financière et patrimoniale de la performance et de la trésorerie de l'entité, à la fin de l'exercice.
- A cela, doit s'ajouter l'ensemble des principes et conventions définis dans la présente loi, partie relative au cadre conceptuel, et, que chaque responsable doit prendre connaissance.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 4/15

- La prise d'inventaire physique, au delà de son caractère légal, est une obligation managériale : tout gestionnaire averti doit s'atteler à connaître, au moins une fois par an, généralement le 31 décembre, ce qu'il possède comme actifs dans son entreprise et dans quel état ils s'y trouvent.
- Si une attention particulière est accordée aux immobilisations et stocks c'est que bien souvent ces derniers constituent les plus gros postes de l'actif, surtout dans une entreprise de production.
- De plus, les quantités en stocks sont difficiles à déterminer et toute erreur (comptage ou valorisation) affecte directement le coût des marchandises vendues et, de ce fait, le résultat de l'entreprise.

5.3 PRISE D'INVENTAIRE DES STOCKS :

5.3.1 Règles et principes de base :

- Une prise d'inventaire physique des stocks consiste à recenser de manière exhaustive l'ensemble des marchandises, matières et fournitures, produits semi-ouvrés, produits et travaux en cours, produits finis et stocks à l'extérieur détenus par l'entreprise à la clôture de l'exercice.
- Ces stocks sont des biens constituant la propriété de l'entreprise et qui sont destinés :
 - à être vendus dans le cadre normal des activités de l'entreprise (cas des produits finis, marchandises, ...)
 - ou à être consommés pour les besoins de la fabrication ou de l'exploitation (matières premières, fournitures).
- Les stocks se décomposent en :
 - Marchandises ;
 - Matières et fournitures ;
 - Produits et travaux en cours (y compris les semi-finis) ;
 - Produits finis ;
 - Produits résiduels ;
 - Stocks provenant d'immobilisations ;
 - Stocks à l'extérieur.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 5/15

5.3.2 POINTS D'ATTENTION :

- Il convient de faire la distinction entre un stock (bien entièrement consommé dès le premier usage) et une immobilisation dont la durée d'utilisation est plus longue.
- Certains biens peuvent avoir pour des entreprises différentes le caractère soit de valeurs d'exploitation, soit d'immobilisations.
- Pour faire la distinction, Il faut se référer à la définition des stocks : biens destinés à entrer ou qui sont déjà entrés (produits semi-ouvrés, produits ou travaux en cours) dans le cycle de production et/ou de commercialisation.
- Ainsi les éléments suivants doivent être compris dans les stocks :
 - Immeubles et terrains, pour les promoteurs ;
 - Valeurs mobilières, pour les entreprises faisant le commerce des titres ;
 - Voitures pour les négociants en automobile.
- Il faut préciser que la tenue de l'inventaire permanent n'exclut en aucune manière l'inventaire physique, car c'est le solde physique et non le solde comptable qui est pris en compte dans le bilan, après avoir bien sûr expliqué les écarts éventuels entre l'un et l'autre.
- Il est possible d'utiliser un inventaire permanent vérifié par un inventaire tournant. (cf. art. 20). L'inventaire tournant consiste à confronter chaque mois les quantités d'un certain nombre d'articles figurant sur les fiches de stocks avec les quantités réelles, de manière à ce que chaque type d'article soit contrôlé au moins une fois par année.
- Par ailleurs, l'inventaire physique des stocks peut être réalisé aisément si les modalités pratiques de sa réalisation ont été soigneusement préparées à l'avance. Il s'agit notamment de subdiviser ces travaux en quatre phases :
 - Phase préparation ;
 - Phase Procédure de comptage (stocks) ;
 - Indices de perte de valeur (immobilisations) ;
 - Valorisation ;
 - Comptabilisation.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 6/15

6 Phases préparatoire de la prise d'inventaire :

- Un inventaire physique, quel que soit son volume peut être réalisé très rapidement si les modalités de réalisation pratiques ont été soigneusement mises au point et préparées à l'avance.
- La phase de préparation de l'inventaire est de ce fait la plus importante et tout le succès de l'inventaire dépend d'elle.
- A cet égard, il y'a lieu de procéder à la création de commissions à l'effet de superviser l'opération d'inventaire.
- Ces commissions doivent être présidées par des responsables ayant une connaissance suffisante de toutes les phases, des activités de l'entreprise ; des personnes en mesure d'anticiper les nombreuses éventualités et les problèmes à même de se manifester et capable de leur apporter des solutions correctes.

6.1 Commission centrale d'inventaire :

- Son rôle consiste à planifier et superviser l'opération d'inventaire et émettre les instructions nécessaires.
- Elle est également chargée de centraliser, vérifier et valider tous les documents d'inventaire qu'elle reçoit, et qui sont établis sous la responsabilité des différentes commissions d'inventaire des unités.

6.2 Commissions d'inventaire de l'unité :

- Présidée obligatoirement par le Directeur d'unité, elle est composée de membres représentant les fonctions de l'unité.
- Ses attributions consistent principalement à :
 - Préparer, lancer et superviser les opérations d'inventaire ;
 - Faire respecter les procédures de comptage et respecter les délais ;
 - Distinguer et examiner les stocks à problèmes ;
 - Constater les différences d'inventaire et proposer toutes les décisions nécessaires ;
 - Elaborer et transmettre le dossier d'inventaire à la Commission centrale de la Direction Générale ;
- La préparation de l'inventaire physique est une opération essentielle qui doit déterminer les modalités de réalisation pratique de l'inventaire :

6.3 Désignation et sensibilisation du personnel :

- Le personnel chargé des inventaires doit être informé sur la teneur et l'importance de l'opération d'inventaire, tout en discutant avec lui des modalités pratiques de réalisation de cette opération.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 7/15

6.4 Fixation des dates de début et de fin d'inventaire :

- Etablir un planning des inventaires et fixer la date de début en fonction de l'importance des stocks et du nombre de magasins ou d'aires de stockage.
- Fixer la date limite pour terminer les travaux au 31 Décembre.
- A cette date s'assurer que tous les mouvements de stocks (entrées, sorties) ont été constatés en inventaire permanent ou sur fiche de stock.
- Suspendre pendant la période d'inventaire les livraisons à partir des magasins.
- Dans le cas où l'activité n'est pas suspendue durant l'inventaire, il est demandé aux responsables de la production de constituer, avant le début de l'inventaire, le stock nécessaire au fonctionnement de l'atelier pendant la période d'inventaire.
- Déterminer les soldes à faibles quantités et sujets à de fréquents mouvements et les inventorier en dernier lieu.

6.5 Rangement des produits :

- Pour faciliter les comptages et éviter que les équipes de comptage se trompent et perdent beaucoup de temps, il faut :
 - Veiller pour que toutes les aires de stockage soient utilisées de façon rationnelle ;
 - Rendre les produits accessibles au comptage ;
 - Disposer les produits dans les aires de stockage et les magasins de telle sorte que les articles identiques soient rangés correctement et au même endroit si possible. Le rangement doit être fait de façon à éviter au maximum les manipulations pendant le comptage ;
 - L'accès aux produits à inventorier doit être direct et aisé.

6.6 Identification des produits et des points d'inventaire :

- L'identification portera sur les points d'inventaires qu'il faut lister et sur les produits à inventorier dont il faut indiquer :

6.6.1 Dénomination et références :

- Sitôt l'opération de rangement terminée, des étiquettes d'identification devront reprendre pour chaque article sa désignation précise, ses références et son numéro de code dans la nomenclature générale des stocks.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 8/15

6.6.2 Qualité des produits :

- Il est important lors de l'identification des produits, de distinguer l'état des stocks afin d'en faire ultérieurement une valorisation correcte :
 - Produits dont l'état permet une commercialisation ou une utilisation normale,
 - Produits obsolètes c'est-à-dire les produits qui, bien que non endommagés ne trouvent pas d'utilisation normale au sein de l'entreprise,
 - Produits endommagés : casse, détérioration sous l'effet des intempéries ou défaut de fabrication.

6.6.2 Propriété :

- Les produits détenus par l'entreprise ou l'unité et dont elle n'est pas propriétaire doivent être identifiés et cette information doit être portée sur les imprimés d'inventaire si l'on doit les inventorier pour le compte de l'unité propriétaire ou d'un tiers.

6.7 Mise à jour des fiches de stocks :

- Avant le démarrage de l'inventaire, il faut s'assurer que les fiches de stocks sont à jour, autrement dit, que les mouvements en entrées et sorties ayant eu lieu jusqu'à la date de l'inventaire y ont été reportés.
- Cette opération est à réaliser afin de s'assurer que les dernières quantités réceptionnées et sorties soient inscrites sur les fiches.

6.8 Constitution des équipes de comptage :

- Afin d'assurer un comptage exhaustif de tous les stocks détenus et un maximum de fiabilité à l'inventaire, Il est impératif de :
 - Désigner deux équipes de comptage distinctes avec définition des responsabilités en tenant compte de la compétence de chacun et du principe de séparation des fonctions (le magasinier restera disponible et ne fera pas partie des équipes de comptage).
 - Un 3° comptage peut éventuellement être effectué par la cellule collecte des informations, mais dans le cas seulement où le premier et le deuxième comptage sont différents.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 9/15

6.9 Constitution de la cellule collecte des informations :

- La cellule collecte des informations peut être composée :
 - D'une personne connaissant parfaitement les implications d'un inventaire des stocks en relation avec la comptabilité ;
 - D'un ou plusieurs responsables de l'entreprise ou de l'unité.

Cette cellule a un triple rôle à jouer :

6.9.1 Préparation des documents :

- Elle doit préparer et mettre en place les fiches d'identification et les feuilles de comptage en collaboration avec le magasinier.

6.9.2 Contrôle :

- Un triple contrôle effectif doit être réalisé par la cellule collecte des Informations:
 - a) Avant les opérations de comptage :** Ce contrôle préalable à tout comptage consiste à s'assurer que tous les stocks et/ou immobilisations sont localisés et que chaque lot ou élément possède sa fiche d'identification avec tous les renseignements.
 - b) Pendant le comptage :** La cellule de collecte doit nécessairement et régulièrement intervenir pour superviser, orienter et assister au besoin les équipes de comptage en cas de difficultés rencontrées.
 - c) Après le comptage :** la cellule de collecte des informations devra :
 - Récupérer les feuilles de comptage (Groupe A et Groupe B);
 - S'assurer en visitant les aires de stockage que tous les stocks ont été comptés. Pour cela, il faut que les feuilles de comptage comportent les visas des deux équipes ;
 - Vérifier que tous les documents comportent les visas nécessaires,
 - Comparer les quantités des premiers et deuxièmes comptages.

6.9.3 Traitement des informations :

- Sur la base des documents qui lui ont été transmis par les équipes de comptage, à savoir les feuilles de comptage, la cellule procède comme suit :
 - Compare les résultats des deux comptages mentionnés sur les feuilles de comptage ;

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 11/15

- En conséquence les marchandises inventoriées à l'unité cédante ne le seront pas à l'unité bénéficiaire ; de même que celles qui n'ont pas fait l'objet d'inventaire dans leur unité d'origine doivent être intégrées dans l'inventaire de l'unité réceptionnaire.

6.11 Préparation des documents :

- Tous les documents nécessaires à la prise d'inventaire seront disponibles à l'avance en quantités suffisantes ;
- Ces documents peuvent être pré-numérotés.

7. Procédures de comptage :

- Une fois la phase préparation achevée, il y'a lieu de savoir comment, à présent, réaliser les comptages ?
- Le principe fondamental à respecter en matière de prise d'inventaire physique est celui du double comptage. Il sera mis en œuvre en désignant deux équipes de comptage distinctes qui effectueront des comptages tout à fait indépendants l'un de l'autre.
- Avant l'opération de comptage, la cellule collecte des informations dépose une fiche d'identification pré-numérotée sur chaque référence d'article. Elle inscrit le point d'inventaire, la désignation du produit, la référence, le code, l'unité de mesure et éventuellement l'état et la propriété.
- Pendant le comptage, les deux équipes chacune à son tour :
 - procèdent au décompte des articles ;
 - Inscrivent directement sur la feuille d'inventaire le résultat du comptage ;
 - Chaque chef d'équipe appose son visa sur la fiche d'identification en indiquant la date et l'heure de son passage ;
 - Les deux visas permettent le contrôle du double comptage.
- En cas différence, un troisième comptage est effectué par la cellule collecte d'informations.

8. Valorisation :

- Les états d'inventaire établis par la cellule de contrôle et de collecte des informations sont complétés en y inscrivant les valeurs de chaque lot d'articles, déterminées selon les méthodes, ci-après :

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 12/15

8.1 Valorisation des stocks :

8.1.1 Valorisation Brute :

- Les principes de valorisation édictés par le SCF sont basés sur le cout le plus faible ou la valeur nette de réalisation. Ainsi, le SCF a introduit la déduction du cout de la sous activité du cout de production ou la détermination du cout exige une organisation adéquate, en l'occurrence la tenue d'une comptabilité analytique rarement existante dans les entreprises.
- Ainsi, il est retenu les méthodes de valorisation suivantes :
 - **Produits achetés :** Cout standards ou Cout Unitaire Moyen Pondéré.
 - **Produits finis :** Prix de vente Hors taxe diminué d'une décote représentant les frais de distribution normaux et le bénéfice.
 - **Produits en cours :** Cout déterminé des produits finis (ci-dessus) est multiplié par le coefficient de réalisation.

8.1.2 Valorisation nette : Les stocks endommagés ou frappés d'obsolescence doivent faire l'objet de constatation provision pour perte de valeur.

8.2 Ecritures d'inventaire :

- En sus de l'inventaire physique chiffré des stocks, les différentes fonctions doivent communiquer dans un délai raisonnable toutes les informations et analyses à la Commission centrale d'inventaire.
- Les services comptables resteront à la disposition des responsables pour leur communiquer tous les éclaircissements et informations nécessaires.
- Après validation des inventaires par la commission d'inventaire, les états d'écritures comptables sont établis pour saisie avec les correctifs et pertes de valeurs y afférant.

8.2.1 Charges comptabilisées d'avance :

- Eu égard au respect du principe de séparation des exercices, les frais engagés et payés au titre des exercices futurs, sont à analyser en collaboration avec les différents services (commercial, achats, ressources humaines, gestion du patrimoine ...)

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 13/15

8.2.2 Factures à établir :

- La fonction commerciale doit transmettre à la commission d'inventaire une situation exhaustive et valorisée se rapportant aux produits et prestations livrés en 20xx et pour lesquels les factures n'ont pas été encore établies

8.2.3 Factures à recevoir :

- Les charges à payer (loyer, électricité, gaz, téléphone) pour lesquelles l'entité n'a pas encore reçu de factures et qui se rattachent à l'exercice doivent être estimées par les responsable et transmis à la commission d'inventaire.

8.2.4 Personnel :

- La direction des ressources humaines communique sous sa responsabilité les éléments suivants :
 - Salaires non encore établis ;
 - Les congés à payer ;
 - Les provisions pour départ en retraite ;
 - Les situations litigieuses et leurs provisions éventuelles ;
 - Les sommes à verser aux œuvres sociales ;
 - Classification des prêts au personnel en non courants et courants ;
 - Les charges sociales parafiscales ;
 - La situation avec les organismes sociaux.

8.2.5 Provisions pour perte et charges :

- Tenue obligatoire de dossiers relatifs aux provisions déjà constituées et celles à venir, comprenant l'ensemble des éléments de calcul ayant servi à la détermination des provisions afin de mettre à disposition de tout contrôle externe.

8.2.6 Annexes:

- Les modèles des supports documentaires relatifs à l'exécution de l'inventaire physique des stocks sont présentés ci-après:
 - Feuille de comptage (document pré-numéroté) ;
 - Etat d'inventaire.

	SPA CONDOR ELECTRONICS	Code : PR.19
		Date: 13/07/2014
	Procédure d'inventaire physique	Version : A
		Page : 1/15

ETAT DES EVOLUTIONS

Version	Date	Description de la modification
A	13/07/2014	<p>Création</p> <p>الملحق رقم 01 : إجراءات عملية الجرد المادي للمخزونات في شركة كوندور إلكترونيكس</p>

Rédacteur	Vérificateur	Approbateur
-----------	--------------	-------------

الملحق رقم 02 : تقرير الجرد الخاص بوحدة النلاجات في شركة كون دور إلكترونيكس

Rapport d'inventaire:

Complexe Réfrigérateurs

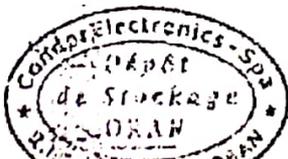
Le: 21/12/2016

تقرير اخباري

يوم 2019/11/18

انا السيد ؛ بلحساني محمد الامين مسؤول المخزن الجهوي بوهران
احيطكم علما ان يوم 2019/11/16 تلقيت مكالمة هاتفية حوالي
الساعة الثامنة ليلا من طرف امين المخزن (شطايبو) بن عودة مراد
عن تقري 04 مكيفات هوائية و في اليوم التالي 2019/11/17 قمنا
بمراجعة تحرك هذا النوع و لم يتبين لنا أي شيء و عليه طلبنا من
مسؤول مصلحة الامن بإرجاع كاميرات المراقبة لتوضيح ما حصل
وبعد ذلك اتضح لنا يوم 2019/11/15 على الساعة الحادية عشر ليلا
قطع التيار الكهربائي على مستوى المخزن لمدة 20 دقيقة من طرف
عون الامن و بعد التدقيق جيدا تبين لنا نقص في كمية المكيف
الهوائي وتأكدنا أيضا بعد مراقبة كاميرات المعمل المجاور لنا بدخول
سيارة اجنبية للمخزن في نفس الوقت الذي تم فيه قطع التيار

LE RESPONSABLE GDS



RAPPORT D'EXPERTISE

FACULTES MARITIMES

V/Ref: ODS du 14.12.2021
Assureur : 443
Type Police d'assurance : Facultés Maritimes
Police N° : 443/FE/01/01
Sinistre N° : 443/FE/2021/
Assuré : SPA Condor Electronics, B.B.A
Date du sinistre : 13.12.2021
Facultés : tôle pour congélateur à coffres

Agrt UAR N°232 du 15.02.1999- Art N°06220589004- NIF : 196606220000352

RAPPORT D'EXPERTISE

FACULTES MARITIMES

V/Ref: ODS du 14.12.2021
Assureur : 443
Type Police d'assurance : Facultés Maritimes
Police N° : 443/FE/01/01
Sinistre N° : 443/FE/2021/
Assuré : SPA Condor Electronics, B.B.A
Date du sinistre : 13.12.2021
Facultés : tôle pour congélateur à coffres

Agri UAR N°232 du 15.02.1999- Art N°06220589004- NIF : 196606220000352

CONSTATATIONS

Les caisses sont renversées à l'intérieur du conteneur. Nous avons constaté plusieurs caisses contenant 560 feuilles tôles chacune qui ont subi des dommages mécaniques irréversibles à divers degrés. Ces feuilles ne peuvent être utilisées en l'état.

ETENDUE DES DOMMAGES

Ref	Description	Nbr pièces réceptionnées	Nbre pièces endommagées	Etat
1	Tôle VCM latérale avant et arrière	11.200	2.800	A déprécier 90%
2	Tôle VCM latérale gauche et droite	11.200	1.680	A déprécier 90%
3	Tôle VCM panneau porte	5.600	2.800	A déprécier 90%

CIRCONSTANCES DU SINISTRE

Lors de l'ouverture du conteneur CMAU6716065 en date du 13.12.2021, il a été constaté que les caisses sont chargées pèle mèle à l'intérieur, mal arrimées et non saisies.

Par ailleurs, aucun fardage n'était disposé entre les caisses pour éviter les chocs entre elles et contre les parois du conteneur.

EVALUATION DES DOMMAGES

Les facultés, objet de notre expertise, sont déclarées endommagées et hors d'usage.

Montant brut des dommages :

Ref	Description	Nbr pièces endommagées	Prix Unitaire USD FOB	Total USD FOB
1	Metal sheet	7.208	3,57	25.732,56
			Total :	25.732,56

Taux de change au jour du sinistre : 1 USD = 139,36 DA

Soit montant brut des dommages en DA : 25.732,56 USD x 139,36 DA = 3.586.089,57 DA